



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين

إعداد

سامر نوفل

إشراف

أ. د عبد الناصر نور

د. سامح العطوط

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.

2023

العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين

إعداد

سامر نوفل

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ / 2023 م، وأجيزت:

التوقيع	أ.د عبد الناصر نور
التوقيع	المشرف الرئيسي
التوقيع	د. سامح العطوط
التوقيع	مشرف ثاني
التوقيع	د.
التوقيع	الممتحن الداخلي
التوقيع	د.
التوقيع	الممتحن الخارجي

الإهداء

إلى والديّ الكريمين، اللذين أكرمانني بتربيتهما لي حتى وصلتُ بفضلِ الله ثمّ بفضلهما إلى ما أنا فيه..

إلى عائلتي، سندي وعوني..

إلى فيقة دربي.. زوجتي الغالية

إلى أساتذتي، وكل من علمني حرفاً..

إلى كل من قد يبحث عن المعرفة بين ثنايا هذه الورقات

إليهم جميعاً أهدي هذه الدراسة

الشكر والتقدير

الحمد لله الخالق سبحانه الذي بفضله تتم الصالحات، إنه نعم المولى ونعم النصير، فله الحمد على
عونه وفتحه وفضله؛ له الحمد بأن منّ عليّ بإتمام هذه الرسالة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى المشرفين على رسالتي

الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور والدكتور سامح العطعوط

الّذان تفضّلا بالإشراف على رسالتي هذه، ولم يبخلا عليّ للحظةٍ بعلمهما ووقتهما وجهدهما

فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعتي الموقرة، ممثلة برئيسها ومسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها.

والشكر موصول إلى كل من قدّم لي المساعدة أو النصح والمشورة في مسيرتي العلمية..

فجزاهم الله عني خيرا

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية

في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: سامر نوفل

التوقيع:

2023/00/00

التاريخ:

فهرس المحتويات

الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
الإقرار	ج
فهرس المحتويات	ح
الملخص	ر
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
مراجعة الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات	2
مشكلة الدراسة:	12
أسئلة الدراسة:	13
نموذج الدراسة:	13
مصطلحات الدراسة:	13
أهمية الدراسة:	15
أهداف الدراسة:	15
حدود أو محددات الدراسة:	16
منهج الدراسة:	16
الفصل الثاني: الإطار النظري	19
المقدمة	19
الضرائب	20
الإيرادات الضريبية	23
التنمية الاقتصادية	30
البطالة	33
التضخم	36
النظريات المفسرة للدراسة	39
الفصل الثالث: أدوات الدراسة ومنهجيتها	42
المقدمة	42
منهجية الدراسة	42
إجراءات الدراسة	43
أدوات تحليل البيانات	44
نموذج الدراسة	45

48	الفصل الرابع: نتائج الدراسة التحليلية
48	المقدمة
48	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
50	النتائج المتعلقة بأسئلة وفرضيات الدراسة
50	النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي
59	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
59	مناقشة نتائج السؤال الرئيسي والفرضية الرئيسية:
61	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والفرضية الأولى:
62	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والفرضية الثانية:
63	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والفرضية الثالثة:
63	التوصيات:
65	قائمة المصادر والمراجع العلمية
B	Abstract

فهرس الجداول

- جدول (1): المتغير التابع -الإيرادات الضريبية 43
- جدول (2) المتغيرات المستقلة -الناتج المحلي الإجمالي/ البطالة/ التضخم 44
- جدول (3): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة 49
- جدول (4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة 49
- جدول (5): مصفوفة الارتباط ما بين متغيرات الدراسة 50
- جدول (6): اختبار ANOVA بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية 52
- جدول (7): نموذج معادلة الانحدار البسيط بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية 52
- جدول (8): قيم R و R Square للعلاقة ما بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية والناتج المحلي الإجمالي 53
- جدول (9): اختبار ANOVA بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية 54
- جدول (10): نموذج معادلة الانحدار البسيط بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية 54

فهرس الملاحق

- الملحق (أ): الجداول 78
- جدول (11): قيم R و R Square للعلاقة ما بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية والبطالة 78
- جدول (12): اختبار ANOVA بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية 78
- جدول (13): نموذج معادلة الانحدار البسيط بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية 78
- جدول (14): قيم R و R Square للعلاقة ما بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية والتضخم 78
- جدول (15): اختبار ANOVA بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية الفلسطينية ... 79
- جدول (16): نموذج معادلة الانحدار المتعدد بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية الفلسطينية 79
- جدول (17): قيم R و R Square للعلاقة ما بين الإيرادات الضريبية ومؤشرات التنمية الاقتصادية . 79

العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين

إعداد

سامر نوفل

إشراف

أ.د. عبد الناصر نور

د. سامح العطوط

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم تحليل البيانات المتعلقة بالإيرادات الضريبية ومؤشرات التنمية الاقتصادية التالية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) خلال السنوات (2005-2021).

نتائج الدراسة: تبين من خلال النتائج رفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية، إذ جاء مستوى الدلالة 0.000. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية. وكذلك تم رفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية، إذ أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.024. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية.

وأوصى الباحث في نهاية دراسته بضرورة إيلاء الدولة المزيد من الاهتمام لتعزيز فعالية برامج الإنفاق العام المستقبلية وإعطاء مزيد من التأكيد على سياسة مالية ديناميكية تستهدف الإصلاح الضريبي

وتأمين مصادر جديدة للإيرادات الضريبية لضمان التدفق المستمر للإيرادات الضريبية طويلة الأجل
مقرونًا بالنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الإيرادات الضريبية، البطالة، التضخم، الناتج المحلي.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تعتمد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد إلى حد كبير على مقدار الدخل الناتج عن توافر البنية التحتية في ذلك البلد، إذ تعد أحد الوسائل الرئيسية لـيتم تحقيق الدخل لتوفير البنية التحتية اللازمة من خلال نظام ضريبي جيد التنظيم، فالضرائب هي أهم مصدر الدخل للحكومة، وافق حيث تعتبر اللاعب الرئيسي في كل مجتمع لتحصيل الإيرادات الإضافية اللازمة للوفاء بالتزاماتها الضاغطة، إذ يقدم النظام الضريبي نفسه كواحد من أكثر الوسائل فعالية لتعبئة الموارد الداخلية للأمة وهو يفسح المجال لإنشاء بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية (Ibanichuka, 2016).

تقدم النظرية الاقتصادية الضرائب كأداة رئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي، فالفكرة هي أنه يمكن استخدام الضرائب عادة مع بعض أدوات السياسة الأخرى لتوجيه الاقتصاد في الاتجاه المطلوب، ويُقال أنه إذا كان الاقتصاد، على سبيل المثال، يعاني من الكساد، فيمكن للحكومة استخدام السياسة الضريبية لتحفيز النظام والتسبب في الانتعاش، من ناحية أخرى، إذا كان الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية، فيمكن استخدام السياسة الضريبية لتقليل الضغوط واستقرار النظام، هذه الحجج تجعل الضرائب أداة إدارية مهمة بشكل خاص للإدارة الاقتصادية (Atan, 2013).

تعاني الدول النامية من مجموعة من التحديات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز هذه التحديات قلة رأس المال مما يحد من قدرتها على توفير البنية التحتية اللازمة لدعم التنمية، وكذلك الفقر وعدم المساواة، إذ تعاني الدول النامية من مستويات عالية من الفقر وعدم المساواة، وهذا يتسبب في تعثر عملية التنمية ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، والاعتماد الزائد على قطاعات اقتصادية محدودة مثل الزراعة والمناجم، وهذا يعني أنها تواجه مخاطر عالية في حالة تغير أسعار السلع والسوق العالمي، وكذلك

الديون الخارجية مما يحد من قدرتها على تمويل المشاريع الضرورية للنمو الاقتصادي (Umaru, 2013).

وتهدف الضرائب إلى جمع الأموال اللازمة للنفقات الحكومية وإعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتأثير على تخصيص الموارد والتغلب على العوامل الخارجية، فالضرائب هي أيضا داعمة لعملية النمو الاقتصادي المستقر (Ali, 2018)

ومن خلال بيانات وزارة المالية في مطلع العام 2020، كانت الإيرادات الضريبية تشكل ما نسبته (92%) من إجمالي صافي الإيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتشكل هذه الإيرادات الضرائب المحلية والإيرادات الضريبية عبر المقاصة (عفانة، 2020).

ومن هنا فالإيرادات الضريبية هي المفتاح لتعزيز النمو المستدام والحد من الفقر، إنه يوفر للبلدان النامية بيئة مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها لتعزيز النمو وتمويل احتياجات البنية التحتية الاجتماعية والمادية، إلى جانب النمو الاقتصادي، فإنه يقلل من الاعتماد طويل المدى على المساعدات ويضمن الحكم الرشيد من خلال تعزيز مساءلة الحكومات أمام مواطنيها، فتوافر الإيرادات وتعبئتها هو العامل الأساسي الذي يتم من خلاله إدارة الاقتصاد وإدارته، حيث تعد الإيرادات الضريبية أداة أساسية في يد الحكومة للوفاء بالنفقات وتساعد في الحصول على أهداف النمو المستدام (Gaspar, 2019).

وجاءت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين.

مراجعة الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات

وتناولت دراسة زيدان (2020) تغير الإيرادات الضريبية في سورية: مقارنة بتغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية: دراسة للفترة 2000 حتى 2016، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وتبين من خلال الدراسة عدم مواكبة تغيرات الضرائب للتغيرات الحاصلة في الناتج، وهو ما يعني عدم مرونة النظام

الضريبي في سورية، والذي أدى بدوره إلى ضعف حصيلة الإيرادات الضريبية، وانخفاض العبء الضريبي.

في حين تطرقت دراسة الطيب (2023) إلى أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية خلال الفترة من 2000م-2022م. اتبعت الدراسة منهجية التحليل الوصفي للإطار النظري، بينما استخدمت منهجية الاقتصاد القياسي للإطار التطبيقي حيث تم بناء نموذج قياسي يمثل الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع بينما تمثل الإيرادات والضرائب المتغير المستقل (المستقل)، لذلك فإن من أبرز النتائج التي استنتجتها الدراسة هي وجود رابط ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب، وأن الضرائب تؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإيرادات على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية وأن الإيرادات تؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير دراسة النواصرة (2019) إلى أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من 1992-2017، حيث استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت نتائج الاختبارات للبيانات المستخدمة أن معظمها غير مستقرة عند المستوى وبحيث أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول، كما وتم استبعاد المتغير المستقل ضريبة الدخل وذلك لوجود ارتباط عال بينه وبين المتغير المستقل ضريبة المبيعات، فكان لا بد من استثناء أحدهما، وأظهرت نتائج طريقة المربعات الصغرى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لضريبة المبيعات والضريبة الجمركية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث جاءت قيمة معامل التحديد R^2 0.99، وجاءت قيم معامل التأثير لضريبة المبيعات (0.37)، ولضريبة الجمارك (0.21).

هدفت دراسة الفتلاوي (2020) إلى التعرف على قياس وتحليل التأثيرات الديناميكية للسياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي: الولايات المتحدة الأمريكية حالة دراسية للمدة (1990-2017)، من خلال

استخدام المنهج الوصفي، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، أن زيادة الضريبة لها التأثير السلبي في الناتج المحلي.

وتناولت دراسة غانم (2020) أثر الضرائب على النمو الاقتصادي المصري: دراسة مقارنة، من خلال استخدام المنهج الوصفي، إذ أظهرت نتائج الدراسة بان هناك تأثير ايجابي للإيرادات الضريبية على الناتج المحلي، وتبين من البحث صحة فروض الدراسة، فتراوحت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي من (10.6% - 17.9%) وإلى الإيرادات العامة من (54.3% - 77.9%)، كما تبين أن هناك علاقة طردية بين الضرائب على الدخل، والضرائب على المبيعات، والرسوم الجمركية، وبين كل من الإيرادات العامة ومعدل النمو الاقتصادي

وفي نفس المجال تناولت دراسة النور (2019) مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2006-2015م، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وتبين من خلال نتائج الدراسة أن الإيرادات الضريبية تسهم في زيادة الناتج المحلي في السودان.

وتطرقت دراسة غدير (2019) إلى دراسة تأثير الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 1990-2017، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط خطي قوي جدا بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 1990-2010، وإلى وجود علاقة ارتباط خطي ضعيفة جدا بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الحرب على سورية.

وهو ما تطرقت إليه دراسة (Egbunike, 2018) حول تأثير الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في نيجيريا وغانا. من خلال استخدام المنهج الوصفي، و توصلت الدراسة إلى تأثير إيجابي للإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا وغانا.

تناولت دراسة (Ofoegbu,2016) تأثير الإيرادات الضريبية على التنمية الاقتصادية للنيجيريين، والتأكد مما إذا كان هناك أي اختلاف في استخدام دليل التنمية البشرية والنتائج المحلي الإجمالي للبحث في العلاقة. من خلال استخدام المنهج الوصفي، وتبين من خلال النتائج وجود علاقة إيجابية وملموسة بين الإيرادات الضريبية والتنمية الاقتصادية. وتكشف النتيجة أيضًا أن قياس تأثير الإيرادات الضريبية على التنمية الاقتصادية باستخدام دليل التنمية البشرية يعطي علاقة أقل من قياس العلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن استخدام الناتج المحلي الإجمالي يعطي صورة مرسومة للعلاقة بين الإيرادات الضريبية والتنمية الاقتصادية في نيجيريا. لذلك استنتج الباحث أن الإيرادات الضريبية يمكن أن تكون أداة للتنمية الاقتصادية في نيجيريا. وإن وضع أي سياسة ضريبية بشأن الإيرادات الضريبية من أجل التنمية الاقتصادية ينبغي أن يركز بشكل أفضل على مؤشر التنمية البشرية بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي.

وتبرز كذلك دراسة (Oumer& Ramakrishna, 2020) حول العلاقة بين زيادة الإنفاق العام والناتج المحلي والإيرادات الضريبية، من خلال استخدام المنهج الوصفي، إذ تبين من خلال النتائج أن الصدمات الإيجابية في العجز المالي تؤدي إلى تغييرات إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي بينما الصدمات السلبية تقلل من الناتج المحلي الإجمالي.

وتناولت دراسة (Loganathan et al, 2020) آثار التنمية المالية المحلية والنمو والانفتاح التجاري على جمع الضرائب، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وتبين أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه قصيرة المدى بين تحصيل الضرائب، والنمو الاقتصادي والتنمية المالية. وتشير هذه النتيجة إلى الأداء الاقتصادي على المدى الطويل وللتنمية المالية تأثير سلبي على تحصيل الضرائب.

كما هدفت دراسة (Rehman et al, 2020) للبحث في العلاقة بين النمو الاقتصادي لباكستان ومصادر الإيرادات الحكومية، خلصت النتائج إلى أن الإيرادات الضريبية لها علاقة إيجابية كبيرة وأن الإيصالات الإضافية لها علاقة سلبية مهمة، ومع ذلك، فإن الإيرادات غير الضريبية لها علاقة إيجابية غير مهمة مع

النمو الاقتصادي لباكستان على المدى الطويل، في حين لم يتم تحديد علاقة قصيرة المدى بين المتغيرات التابعة والمستقلة. أشار التحليل إلى أن التغيير بنسبة 1% في الإيرادات الضريبية يؤدي إلى تغير بنسبة 1.24% في النمو الاقتصادي في نفس الاتجاه، في حين أن التغيير بنسبة 1% في الإيرادات الإضافية يؤدي إلى تغيير بنسبة 0.18% في الاتجاه المعاكس في النمو الاقتصادي لباكستان على المدى الطويل.

وفي نفس السياق تناولت دراسة (Amahalu, 2020) تحليلاً لعلاقة الإيرادات الضريبية بالتنمية الاقتصادية في نيجيريا، عبر التأكد من العلاقة بين الإيرادات الضريبية والتنمية الاقتصادية في نيجيريا خلال الفترة 1994-2016. تم الحصول على البيانات من البنك المركزي النيجيري، ومكتب دائرة الإيرادات الداخلية الفيدرالية والملخص السنوي للإحصاءات للمكتب الوطني للإحصاء. من خلال استخدام المنهج الوصفي، أظهرت نتائج الدراسة أن الإيرادات الضريبية لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع معدل وفيات الرضع والقوى العاملة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي في نيجيريا عند مستوى أهمية 5% على التوالي.

وتطرقت دراسة (Mai, 2022) إلى الإيرادات الضريبية والتنمية الاقتصادية في بلدان جنوب شرق آسيا، من خلال استخدام مصادر البيانات الثانوية للبنك الدولي ونموذج التحليل الكمي لدراسة تأثير مستوى التنمية الاقتصادية للبلدان في جنوب شرق آسيا على الإيرادات الضريبية. تشير نتائج البحث إلى أنه من عام 2000 إلى الآن، ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية لدول هذه المنطقة بشكل كبير، وهو ما ينعكس في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتي من خلالها زادت ضرائب الدخل في هذه البلدان إلى جانب ذلك، تظهر نتائج الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على الإيرادات الضريبية في بلدان هذه المنطقة.

وهدفت دراسة (Takumah, 2017) لتحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي وعائدات الضرائب في غانا، باستخدام مجموعة بيانات ربع سنوية تمتد خلال الفترة 1986-2014 من خلال استخدام المنهج الوصفي،

وتبين من خلال نتائج الدراسة التدفق السببي أحادي الاتجاه من الإيرادات الضريبية إلى النمو الاقتصادي في غانا.

وفي نفس الإطار بحثت دراسة (Zeng, 2013) في تأثير النمو الاقتصادي والإصلاح الضريبي على الإيرادات الضريبية وهيكلها في الصين خلال الفترة (1950-2011). من خلال الإحصاءات الوصفية ونموذج الانحدار الخطي متعدد القطاعات وتحليل المكونات الرئيسية لتحليل كيفية تأثير النمو الاقتصادي والإصلاح الضريبي على إجمالي الإيرادات الضريبية وهيكلها بشكل أساسي من ثلاثة جوانب مثل المبلغ الإجمالي للضريبة، وضريبة القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات، والتي تقع تحت خلفية الإصلاح الضريبي. تظهر النتائج التجريبية أن النمو الاقتصادي ليس له تأثير كبير على إجمالي الإيرادات الضريبية والتغيرات الهيكلية فحسب، بل له أيضًا علاقة استقرار طويلة الأجل مع إجمالي الإيرادات الضريبية.

وتناولت دراسة (Yi, 2014) العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي، بحيث تظهر النتائج أن التأثير السلبي لزيادة الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي قد لا يكون حقيقياً كما يظن المرء، وستؤدي التخفيضات الضريبية إلى تأثيرات إيجابية أكثر، علاوة على ذلك، فإن التأثير السلبي بديهي. إذ يجب مراجعة الإصلاح الضريبي للنظام الضريبي الحالي.

في حين بحثت دراسة (Abd Hakim, 2020) في آثار وعواقب كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي وإجمالي الإيرادات الضريبية في مجموعة من 51 دولة خلال الفترة 1992-2016. تم تقدير البيانات باستخدام طريقة اللوحة الديناميكية المعممة لتقدير اللحظات (GMM)، تشير النتائج إلى أن الضرائب المباشرة مهمة وترتبط سلبًا بالنمو الاقتصادي، بينما يبدو أن الضرائب غير المباشرة لها تأثير إيجابي ولكن غير مهم على المتغير التابع. بالإضافة إلى ذلك، وجدت هذه الدراسة أيضًا مساهمة كبيرة وإيجابية للضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية مقارنة بالضرائب غير المباشرة. الاستنتاج هو

أن الهيكل الضريبي القائم على الضرائب المباشرة مثل الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال ضار بالنمو الاقتصادي، ولكنه أكثر كفاءة من حيث تحصيل الإيرادات الضريبية في بلد ما.

وتطرقت دراسة (Babatunde, 2017) إلى العلاقة ما بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في أفريقيا من العام 2004 إلى العام 2013، حيث أشارت النتائج إلى أن الإيرادات الضريبية مرتبطة بشكل إيجابي بالنتائج المحلي الإجمالي وتعزز النمو الاقتصادي في أفريقيا. و أن الإيرادات الضريبية لها علاقة إيجابية كبيرة مع الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، فإن المستويات المرتفعة والضعيفة من الضرائب موالية للنمو الاقتصادي.

وهدفت دراسة (Amri, 2019) للتعرف على مدى وجود علاقة بين الإيرادات الضريبية المحلية والنمو الاقتصادي في اندونيسيا بحيث تم تطبيق مجموعة بيانات من 24 مقاطعة خلال الفترة من 2003 إلى 2015، وتشير نتائج الدراسة إلى أنه على المدى الطويل، ستكون هناك علاقة سلبية بين الإيرادات الضريبية المحلية والنمو الاقتصادي وعلاقة إيجابية وهامة بين الإيرادات الضريبية المحلية وإيرادات العائد المحلي. وأن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عائدات الضرائب المحلية والنمو الاقتصادي.

وتطرقت دراسة (Oboh, 2018) إلى علاقة الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في بلدان مختارة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لخمس دول مختارة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (نيجيريا، غانا، سيراليون، بنين وبوركينا فاسو) باستخدام بيانات من 2000-2015 مستمدة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي بحيث تكشف النتائج أن إجمالي الإيرادات الضريبية لها تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة إجمالي الإيرادات الضريبية إلى النمو الاقتصادي.

وفي نفس السياق بحثت دراسة (Maganya, 2020) في العلاقة ما بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية (تنزانيا دراسة حالة) للفترة من عام 1996 إلى عام 2019. وتبين من خلال نتائج الدراسة بأن ضرائب السلع والخدمات المحلية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بنمو الناتج المحلي الإجمالي

وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%. من ناحية أخرى، وجد أن ضرائب الدخل مرتبطة بشكل سلبي بنمو الناتج المحلي الإجمالي وأنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%.

وتطرق دراسة (Taha, 2011) إلى تأثير النمو الاقتصادي على الإيرادات الضريبية لماليزيا خلال الفترة 1970-2009. وتبين من خلال النتائج أن الضرائب تؤثر على تخصيص الموارد وغالبًا ما تشوه النمو الاقتصادي. ومع ذلك، تظهر نتائج هذه الدراسة بوضوح أن هناك علاقة أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي وإجمالي الإيرادات الضريبية الحكومية.

وهدفت دراسة (Agunbiade, 2020) للتعرف على العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي النيجيري خلال الفترة من 1981 إلى 2019، تم الحصول على البيانات من المكتب الوطني للإحصاء (NBS) وخدمة الإيرادات الداخلية الفيدرالية (FIRS). استخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) لتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي. وتبين وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومكونات الضرائب المختلفة.

وتطرق الباحث (Ali, 2018) إلى تأثير عائدات الضرائب على النمو الاقتصادي في كينيا، من 1980 إلى 2007. وتم جمع البيانات الثانوية ذات السلاسل الزمنية ذات الصلة من البيان الإحصائي للبنك المركزي الكيني (CBN) وتظهر النتائج أن الإيرادات الضريبية لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي. وتشير الدراسة أيضًا إلى أن المنح والإيرادات الأخرى ليس لها نتيجة سلبية على النمو. ومع ذلك، لا يمكن أن تظهر الإيرادات الضريبية إمكاناتها الكاملة على الاقتصاد إلا إذا تمكنت الحكومة من وضع قوانين وتشريعات ضريبية ودعم القوانين القائمة بما يتماشى مع أهداف الاقتصاد الكلي، والتي ستقضي على المخالفين الضريبيين من أجل تقليل التهرب والفساد والتهرب الضريبي.

ومن هنا يمكن للباحث صياغة الفرضية الخاصة بالإيرادات الضريبية والنتائج المحلي على النحو التالي:
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية.

تطرق الباحث سعد (2021) إلى أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان، من خلال استخدام المنهج الوصفي، حيث تبين من خلال الدراسة وجود علاقة بين الإيرادات الضريبية والبطالة وبمعنى آخر تؤدي الزيادة في تحصيل الإيرادات الضريبية إلى انخفاض نسبة البطالة
كما تناولت دراسة محمد (2020) المعنونة بقياس أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في ماليزيا، من خلال دراسة آثار الإيرادات الضريبية على الاقتصاد الماليزي، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وتبين من خلال النتائج أن هناك أثر للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي واستيعاب البطالة.

اما دراسة سعدون (2017) فتطرقت إلى أثر مكافحة التهرب الضريبي في الحد من البطالة: دراسة تحليلية في العراق، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وتبين من خلال النتائج أن إيرادات الضرائب عبر مكافحة التهرب تساهم في الحد من البطالة من خلال التعجيل بالتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل ومواجهة البطالة.

في حين جاءت دراسة سيد (2018) للبحث في التقييم البيئي والاقتصادي للمنظومة الضريبية وأثرها على البطالة في مصر، من خلال استخدام المنهج الوصفي، إذ أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية وعكسية بين التقييم الاقتصادي للمنظومة الضريبية والبطالة. ووجود علاقة قوية بين التقييم البيئي للمنظومة الضريبية ونسبة البطالة.

ومن هنا يمكن للباحث صياغة الفرضية الخاصة بالإيرادات الضريبية والبطالة على النحو التالي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البطالة والإيرادات الضريبية

الفلسطينية

تناولت دراسة (أبو جامع، 2020) أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة (1973-2017) دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لكل من معدل الفائدة وصرف الجنيه الإسترليني والإيرادات الضريبية والتضخم الاقتصادي على معدلات التضخم في بريطانيا.

وبحثت دراسة (عطا طري، 2019) في أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين وأظهرت النتائج بان هنالك اثر ذو دلالة إحصائية للسياسة المالية على التضخم في فلسطين. كما أظهرت أن هناك علاقة بين معدل التضخم، والإيرادات الضريبية.

أما دراسة (محسن، 2016) فبحثت في دور السياسة المالية في التضخم في العراق، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وتبين من خلال النتائج إلى أن الإيرادات الضريبية تؤثر على مستوى التضخم في العراق.

وكذلك الحال بالنسبة لدراسة (Hassan et al, 2021) حول تأثير الحوكمة على الإيرادات الضريبية في باكستان باستخدام متغيرات التحكم في التضخم والقيمة المضافة الصناعية، من خلال استخدام المنهج الوصفي، فقد خلص إلى أن الحوكمة هي مصدر أساسي في توسيع الإيرادات الضريبية في باكستان. علاوة على ذلك، تظهر القيمة المضافة الصناعية والتضخم أيضاً آثاراً إيجابية على الإيرادات الضريبية.

ومن هنا يمكن للباحث صياغة الفرضية الخاصة بالإيرادات الضريبية والتضخم على النحو التالي: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى:

عند تفحص ما خرجت به الدراسات السابقة يتبين بأنه هناك اختلاف فيه التقييم والاستنتاج حول العلاقة ما بين الإيرادات الضريبية وبعض المؤشرات الاقتصادية كالبطالة والنتائج المحلي وغيرها، وبالتالي فهذا الموضوع يحتاج للبحث والتدقيق وخاصة في البيئة الفلسطينية نظرا لعدم وجود دراسات سابقة - حسب علم الباحث- تناولت هذا الموضوع بشكل مفصل فلسطينيا.

وبالتالي يأمل الباحث أن تكون دراسته مقدمة لدراسات أخرى حول الموضوع، نظرا للأهمية التي يتمتع بها موضوع الدراسة، ويمكن كذلك ملاحظة أن غالبية الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي وهو ما يتشابه مع الدراسة الحالية وكذلك الأمر في بعض المتغيرات، ولا بد كذلك من الإشارة إلى أن الدراسة الحالية جاءت لتغطي فجوة علمية في هذا المجال، فلم يجد الباحث دراسة عربية أو محلية - حسب علمه- تتناول المتغيرات الثلاث (البطالة، التضخم، الناتج المحلي) وعلاقتها بالإيرادات الضريبية، وهذا ما يميز الدراسة الحالية بشكل أساسي وواضح.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معاناة السلطة الفلسطينية من عجز كبير في موازنتها بالإضافة إلى مديونية كبيرة، وتعتبر الإيرادات الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة هي المصدر الرئيس لإيرادات خزينة الدولة، حيث تعاني السلطة الفلسطينية من تزايد الدين العام الذي كانت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للأعوام 2016-2017-2018، 18.5%، 17.5%، 16.2% على التوالي، وبلغ العجز في الموازنة العامة لنفس الفترة، 440، 319.1، 197 مليون دولار وفقا لبيانات سلطة النقد الفلسطينية (سلطة النقد، 2020).

إذا ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية و الإيرادات الضريبية في فلسطين خلال الأعوام (2005-2021)؟

أسئلة الدراسة:

1. هل هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟

2. هل هناك علاقة بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟

3. هل هناك علاقة بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟

نموذج الدراسة:

يتكون أنموذج الدراسة من المتغيرات المستقلة والتابعة حسب التالية:

المتغيرات المستقلة: البطالة، الناتج المحلي، التضخم.

المتغير التابع: الإيرادات الضريبية.

مصطلحات الدراسة:

1. **الضرائب:** "الضرائب هي المبالغ المالية التي يتم فرضها من قبل الحكومة على الأفراد والشركات والمنظمات، وتعد جزءاً من الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة لتمويل ميزانيتها وتقديم الخدمات العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية" (بهلوله، 2020).

2. **التنمية الاقتصادية:** "التنمية الاقتصادية هي عملية تحسين الأوضاع الاقتصادية للمجتمعات والدول، من خلال زيادة الناتج المحلي وتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر والبطالة، وتوفير فرص العمل وتعزيز الصناعات والاستثمارات. وتتم هذه العملية عادة من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية مدروسة وإنفاق

عام مستهدف، وتحسين البنية التحتية وتطوير الصناعات الحديثة وتوفير بيئة عمل مناسبة للشركات والمستثمرين. يهدف التنمية الاقتصادية إلى تحسين جودة الحياة للأفراد وزيادة فرص النمو الاقتصادي في المدى الطوي" (يونس، 2023).

الناتج المحلي الإجمالي: الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في إقليم معين (بلد أو منطقة) خلال فترة زمنية محددة، سواء كانت تلك السلع والخدمات منتجة من قبل المواطنين المقيمين في هذا الإقليم أو من قبل الأجانب العاملين فيه، ويشمل ذلك جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الزراعة والصناعة والخدمات. ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية في فترة زمنية محددة، مثل سنة واحدة. ويعد الناتج المحلي الإجمالي مقياساً رئيسياً لحجم الاقتصاد في دولة ما، ويستخدم كمؤشر على مدى النمو الاقتصادي والازدهار في البلد (رضوان، 2022).

البطالة: البطالة هي حالة عدم القدرة على العثور على عمل أو الحصول على وظيفة رغم الرغبة في العمل وتوفر القدرات والمهارات اللازمة لذلك. ويشمل تعريف البطالة أيضاً العمال الذين يبحثون عن عمل والذين يتم استبعادهم من القوة العاملة الفعلية، ويعتبرون بذلك غير مشاركين في العملية الاقتصادية. ويتم حساب معدلات البطالة عادة كنسبة من القوة العاملة، أي الأشخاص الذين يبحثون فعلياً عن عمل في سوق العمل. وتعتبر معدلات البطالة عادة مؤشراً على حالة الاقتصاد، حيث يعتبر معدل البطالة المرتفع دليلاً على عدم الاستقرار الاقتصادي وقلة فرص العمل المتاحة (عبد الحميد، 2020).

الإيرادات الضريبية: تعرف الإيرادات الضريبية على أنها المبالغ المالية التي تحصلها الحكومة من خلال فرض ضرائب على المواطنين والشركات والمؤسسات والمنظمات والجمعيات الأخرى. وتشمل الضرائب على الدخل والأرباح، وضرائب القيمة المضافة، والرسوم الجمركية، والرسوم البيئية، والضرائب على الأملاك والممتلكات، وغيرها من الضرائب المختلفة. وتستخدم الحكومات الإيرادات الضريبية لتمويل

ميزانياتها وتقديم الخدمات العامة للمواطنين مثل الصحة والتعليم والنقل والأمن والدفاع وغيرها، وكذلك لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة (حسين، 2023).

التضخم: "هو ارتفاع تدريجيّ بالأسعار يظهر نتيجةً للتوسع في العرض أو الطلب أو زيادة التكاليف" (عبد المجيد، 2023)

أهمية الدراسة:

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في الفجوة العلمية للموضوع، حيث لم يلحظ الباحث دراسات سابقة على المستوى المحلي الفلسطيني تناولت تأثير مؤشرات التنمية الاقتصادية في فلسطين على الإيرادات الضريبية، وكذلك تكمن أهمية الدراسة من وجود تراجع حاد في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2020 نسبه 11.5% وذلك مقارنة مع العام 2019، ويعود ذلك للتأثيرات الناتجة اقتصاديا عن انتشار جائحة كورونا والتي ألفت بظلالها بداية شهر آذار من عام 2020، بالإضافة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتعلقة بحجز عائدات المقاصة والتي استمرت لأكثر من سبعة أشهر متتالية.

وتكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة على انه وعلى ضوء النتائج، ستعمل هذه الدراسة على مساعدة متخذي القرار في التغلب على بعض الأزمات التي تواجه فلسطين اقتصاديا، ومحاولة وضع خطط تتعلق بتقليص العجز في الموازنة، مما يؤدي إلى تقليص حجم الدين العام، والتعزيز الايجابي للإيرادات الضريبية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين خلال الأعوام (2005-2021)، والتي يتفرع منه عدة أهداف فرعية تتمثل في التالي:

1- دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)

2- دراسة العلاقة بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)

3- دراسة العلاقة بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)

حدود أو محددات الدراسة:

• الحدود المكانية: دولة فلسطين

• الحدود الزمانية: ستجري هذه الدراسة على الفترة الزمنية ما بين الأعوام (2005-2021).

منهج الدراسة:

أ. منهجية الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها ومن أجل التعرف إلى العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية في فلسطين والإيرادات الضريبية، فقد تم استخدام المنهج الكمي التحليلي وفي ما يلي شرح مفصل ومستقل حول شقي المنهج المتبع في هذه الدراسة:

1. المنهج الكمي: المنهج الكمي هو إحدى طرق البحث العلمي المستخدمة في العلوم الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والنفسية والتربوية والعلوم الطبيعية، ويستند هذا المنهج إلى الأسس الرياضية والإحصائية والكمية. ويتميز المنهج الكمي بالدقة والتحليل الإحصائي للبيانات، حيث يستخدم المنهج الكمي الأدوات والتقنيات الإحصائية والرياضية المتقدمة، مثل النمذجة الإحصائية وتحليل الانحدار والتحليل العاملي وغيرها، وذلك لقياس العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وتحديد النتائج الإحصائية الدقيقة. وكذلك بالقدرة على إجراء تحليل موضوعي ودقيق للبيانات، وتوفير إطار نظري واسع يمكن من خلاله فهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بشكل أفضل. ومن أهم استخدامات المنهج الكمي

توفير دعم علمي للقرارات الإدارية والسياسية والاجتماعية، وكذلك تطوير النظريات والمفاهيم في مجالات متعددة من العلوم.

2. المنهج التحليلي: يعطي المنهج التحليلي وصفاً رقمياً دقيقاً يوضح فيه الظاهرة وحجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، كما أن المنهج التحليلي يدرس المتغيرات والعلاقة بينها، بالإضافة إلى وصف درجة العلاقة وصفاً كمياً وذلك باستخدام مقاييس كمية، ويتم من خلاله جمع البيانات وفرزها ومعالجتها من خلال إجراء التحليل الكمي، حيث وفقاً لهذا التحليل سوف يتم معرفة واكتشاف العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية في فلسطين والإيرادات الضريبية، ومناقشة النتائج، والخروج بالتوصيات وتقديمها للأطراف ذات العلاقة.

ب. طرق جمع المعلومات والبيانات متضمنة أداة أو أدوات الدراسة الأولية:

يعد المنهج الكمي التحليلي هو الأنسب لطبيعة موضوع الدراسة ومتغيراتها، حيث سوف يتم جمع البيانات المستخدمة لغرض التحليل الإحصائي من مجموعة من المصادر وهي:

• الجانب النظري: تمثلت مصادر بيانات الجانب النظري من خلال دراسة المصادر المكتوبة والمنشورة في الأدبيات العلمية المختلفة، وذلك للحصول على معلومات متخصصة ومحدثة عن الموضوع المدروس.

• الجانب العملي: تمثلت مصادر بيانات الجانب العملي في التقارير الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وذلك من أجل تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة للدراسة والتي تتمثل في مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والمتغير التابع المتمثل في الإيرادات الضريبية، حيث تم الحصول على هذه التقارير من الموقع الإلكتروني الخاص بسلطة النقد الفلسطينية ومركز الإحصاء الفلسطيني.

ج. المعالجة الإحصائية (إن وجدت):

بهدف إجراء التحليل المناسب والإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها تم استخدام المعالجات الإحصائية

التالية.

- المتوسطات الحسابية (Mean) والوسيط (Median) والانحراف المعياري.

- مؤشرات الانحراف (skewness) والتفرطح (kurtosis)

- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation)

الفصل الثاني

الإطار النظري

المقدمة

يتم تمويل الإنفاق العام من قبل أي سلطة حكومية سواء كانت مركزية أو إقليمية أو محلية، في المقام الأول من خلال الإيرادات الضريبية. لا يمكن أن يكون تأثير هذه الضرائب على النمو الاقتصادي إيجابياً إلا إذا أدت الضرائب المفروضة إلى خلق الحوافز المناسبة (اعتماداً على الأنشطة الاقتصادية) للتخصيص الفعال للموارد في بلد ما. بالإضافة إلى ذلك، من أجل تحسين رفاهية مواطنيها، تتبنى الحكومة الحكيمة سياسات مالية ذات هيكل ضريبي يزيد من العوامل الخارجية الإيجابية، ويقلل من العوامل الخارجية السلبية، مثل التلوث والممارسات الفاسدة.

ويتمثل التحدي الرئيسي للحكومات في جميع أنحاء العالم في زيادة رفاهية المواطنين بشكل دائم من خلال تنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية المناسبة من خلال المشاركة المباشرة في الأنشطة الاقتصادية المحلية والعالمية. تحاول الحكومات تحقيق هذا الهدف من خلال توفير السلع العامة، مثل: الطرق والجسور والسدود والموانئ والخدمات العامة مثل التعليم والأمن والصحة والصرف الصحي وما إلى ذلك التي تشكل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. تعد كفاية هذه البنية التحتية أساساً بدورها للنمو الاقتصادي للبلد وتطوره. من الناحية المثالية، ينبغي لجميع النفقات العامة المساهمة في خلق وتعزيز بيئة اقتصادية محلية مواتية للاستثمارات المحلية والأجنبية؛ تعزيز التجارة الداخلية والخارجية؛ جذب السياح والزوار الآخرين؛ زيادة الإنتاجية الزراعية؛ وتشجيع الحرف اليدوية والإنتاج الصناعي الصغير، وكل هذه الأنشطة الاقتصادية تولد فرص عمل مربحة وتسرع من النمو الاقتصادي والتنمية على المدى القصير والمتوسط والطويل (Kawano and Slemrod, 2016).

ويتناول هذا الفصل القضايا المتعلقة بالضرائب من حيث تعريفها وأنواعها وأهميتها، والإيرادات الضريبية من حيث تعريفها وأهميتها ومصادرها المختلفة، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والبطالة والتضخم، كما يتطرق الباحث في هذا الفصل إلى أهم النظريات المفسرة للدراسة.

الضرائب

تعريف الضرائب

الضرائب هي قيمة إلزامية ولكنها غير جزائية تفرضها الحكومة من خلال وكيلها على الأرباح أو الدخل أو استهلاك رعاياها أو مواطنيها. كما يُنظر إليه على أنه مساهمة إلزامية وإلزامية يقدمها الأفراد والمنظمات في تحمل نفقات الحكومة، فهي رسم تفرضه الحكومة على دخل أو ثروة شخص أو مؤسسة مؤسسية من أجل المنفعة المشتركة للجميع. لا يشمل المصطلح الرسوم المحددة المفروضة على شخص أو ممتلكات معينة مقابل المزايا والامتيازات الحالية أو الدائمة التي تعود فقط على أولئك الذين يدفعون هذه الرسوم. وبالمثل، تعرف الضرائب على أنها نقل موارد اقتصادية حقيقية من القطاع الخاص إلى القطاع العام لتمويل أنشطة القطاع العام. يمكن الاستدلال مما سبق أن الضرائب هي نقل الموارد المالية من الوكلاء الاقتصاديين الخاصين مثل الأسر والهيئات الاعتبارية، إلى القطاع العام لتمويل تنمية المجتمع, Okeke (et. al, 2018).

وتعتبر الضرائب مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية في جميع أنحاء العالم، وتستخدم الحكومات عائدات الضرائب لتقديم وظائفها التقليدية، مثل: توفير السلع، والحفاظ على القانون والنظام، والدفاع ضد العدوان الخارجي، وتنظيم التجارة والأعمال لضمان التواصل الاجتماعي. والصيانة الاقتصادية. يستفيد نظام الضرائب من نفسه كأداة حقيقية تعمل على تعبئة الموارد الداخلية للأمة، كما أنه يفسح المجال لخلق بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي. لذلك، تلعب الضرائب دوراً رئيسياً في مساعدة الدولة على تلبية احتياجاتها وتعزيز الاعتماد على الذات. كانت الحاجة إلى مدفوعات الضرائب ظاهرة ذات أهمية عالمية لأنها تؤثر

على كل اقتصاد بغض النظر عن الاختلافات الوطنية (Obloh and Isa, 2012).

والضريبة هي رسم تفرضه الحكومة على فرد أو كيان اعتباري، ثم يتم استخدام الأموال لدفع تكاليف العمليات الحكومية والتحويلات ومشتريات الأصول الرأسمالية وصيانتها، الضرائب إلزامية، مما يعني أن التهرب الضريبي يعتبر جريمة جنائية، وتفرض الضرائب بعدة طرق، مثل ضريبة الدخل أو المشتريات أو السلع المستوردة أو قيمة الممتلكات أو العقارات أو الهدايا، قد تكون الضرائب مصممة للتأثير على سلوك المستهلك (Ofori, 2021).

والضريبة هي مستحقات إلزامية تفرضها الحكومة على الأفراد والشركات والسلع والخدمات لزيادة الإيرادات لعملياتها وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع تأثير الدخل من الضرائب، وتماشياً مع هذا الإطار الفكري، تعتبر الضرائب مصدراً للإيرادات الحكومية التي يُطلب من الأفراد والهيئات الاعتبارية من خلالها دفع نسبة معينة من أرباحهم للحكومة من أجل مسار التنمية (Kawano and Slemrod, 2016).

وفقاً لتعريف الضرائب، يوجد أربع قضايا رئيسية يجب فهمها للضرائب لتؤدي وظائفها في أي مجتمع. أولاً، الضريبة هي مساهمة إجبارية يقدمها المواطنون للحكومة وهذه المساهمة هي للاستخدام العام. ثانياً، تفرض الضريبة التزاماً عاماً على دافعيها. ثالثاً، هناك افتراض بأن المساهمة في الإيرادات العامة التي يقدمها دافع الضرائب قد لا تكون معادلة للمزايا المتلقاة. أخيراً، لا تفرض الحكومة ضريبة على المواطن لأنها قدمت خدمات محددة له أو لعائلته. وبالتالي، من الواضح أن الهيكل الضريبي الجيد يلعب دوراً متعددًا في عملية التنمية الاقتصادية لأي دولة (Appah, 2010).

أنواع الضرائب

تمثل الضرائب عملية فرض مستحقات إجبارية على الأفراد أو الكيانات من قبل الحكومة، وتفرض الضرائب في كل دول العالم تقريباً، وذلك أساساً لزيادة إيرادات النفقات الحكومية، وتشير الضرائب إلى ممارسة الحكومة في جمع الأموال من مواطنيها لدفع تكاليف الخدمات العامة (Oboh and Isa, 2012).

وبصورة أساسية هناك نوعان من الضرائب، وهما ضرائب مباشرة وغير مباشرة والتي تختلف فقط من حيث واعي دافعي الضرائب أو في وعيهم بحدوث ضريبة معينة. يتم توزيع عبء الضريبة على دافع الضرائب الذي يتحمل دفع الضريبة عن علم أو عن غير قصد، ويتم تحصيل العبء الضريبي بشكل عرضي من دافعي الضرائب بشكل متناسب أو تصاعدي أو تنازلي ويختلفون عن بعضهم البعض على أساس العلاقة بين القاعدة الضريبية ومعدل الضريبة (Ofori, 2021)

أهمية الضرائب

تعد الضرائب من أهم الأدوات الاقتصادية التي يستخدمها الحكومات لتمويل الإنفاق العام وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول. وفيما يلي بعض أهميتها. (Tchamyou and Asongu, 2017):

- 1- تمويل الإنفاق العام: يتم جمع الضرائب من الأفراد والشركات وتوجيهها لتمويل الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والنقل والأمن وغيرها، وذلك لتحسين جودة الحياة للمواطنين.
- 2- تحفيز النمو الاقتصادي: تساعد الضرائب في تمويل المشاريع الاقتصادية وتوفير البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات الخاصة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويزيد من فرص العمل.
- 3- توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة: يمكن استخدام الضرائب لتحقيق التوازن في توزيع الثروة في المجتمع، حيث يتم فرض الضرائب على الأثرياء بمعدلات أعلى من الفقراء، مما يساعد في تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.
- 4- التحكم في الأسعار والتضخم: يمكن استخدام الضرائب للتحكم في الأسعار والتضخم، حيث يمكن فرض ضريبة على المنتجات الفاخرة والترفيهية لتقليل الإنفاق الزائد والتضخم.
- 5- تحسين التوازن الاقتصادي: يمكن استخدام الضرائب لتحسين التوازن الاقتصادي في الدول، حيث يمكن فرض ضرائب على المنتجات المستوردة لتشجيع الصناعات المحلية، وتحسين التوازن التجاري.

وكذلك تكمن أهمية الضرائب في تحقيق العدالة الاجتماعية: يتم تحصيل الضرائب من جميع المواطنين، بما في ذلك الأثرياء والفقراء على حد سواء، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الدعم اللازم للفئات الأكثر فقراً في المجتمع، والتحكم في الاقتصاد، إذ تستخدم الحكومة الضرائب كأداة للتحكم في الاقتصاد، مثل تشجيع الاستثمار وخفض التضخم وتقليل العجز المالي في الميزانية العامة للدولة، و دعم الصناعات المحلية من خلال توفير الحوافز المالية للشركات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تعزيز الاقتصاد المحلي (Fosu and Abass, 2019).

الإيرادات الضريبية

تعريف الإيرادات الضريبية

عود نشأة الإيرادات الضريبية إلى العصور القديمة، حيث استخدمت الدول القديمة الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي وتمويل الحروب والمشاريع العامة. وقد تم تطوير النظام الضريبي عبر التاريخ، حتى وصلنا إلى النظام الضريبي الحديث الذي يستخدمه معظم الدول اليوم، وفي العصور الوسطى، كانت الضرائب تفرض على الأشخاص والشركات بشكل عشوائي، وكانت تستخدم لتمويل الحرب والأنشطة الحكومية الأخرى. وفي القرن التاسع عشر، تم تطوير نظام الضرائب الحديث، حيث بدأت الدول في تحديد نوعية الضرائب ومعدلاتها بناءً على الدخل والثروة والاستهلاك، وفي القرن العشرين، بدأت الدول في تطوير النظام الضريبي بشكل أكبر، وأصبحت الضرائب تشمل جميع الأشخاص والشركات بمعدلات محددة وفقاً لنوعية الضرائب المختلفة، مثل الضرائب على الدخل والقيمة المضافة والميراث والهبات والعقارات والمبيعات وغيرها. ويتطلب نظام الضرائب الحديث تطويراً مستمراً وتحديثاً، حيث يتغير الاقتصاد والتكنولوجيا والقوانين المالية والضريبية بشكل مستمر، مما يتطلب تحديث النظام الضريبي لمواكبة هذه التغييرات وضمان استدامة الإيرادات الضريبية. (Terefe and Teera, 2018).

الإيرادات الضريبية هي المداخل التي تحصل عليها الحكومة من فرض الضرائب على المواطنين والمقيمين والشركات والمؤسسات. وتشمل هذه الإيرادات جميع أنواع الضرائب التي تفرضها الحكومة، مثل الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضرائب الأخرى. حيث تعد الإيرادات الضريبية أحد أهم مصادر تمويل الحكومات لتمكينها من تقديم الخدمات العامة والمشاريع الحكومية، وتمويل البرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية وغيرها. كما تساعد الإيرادات الضريبية في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع العامة، وتساهم في توفير الاستقرار المالي للحكومة والدولة. ويعتمد حجم الإيرادات الضريبية على عدة عوامل، مثل النوعية والمعدلات الضريبية وحجم الاقتصاد ونسبة التوظيف والدخل القومي ومعدلات النمو الاقتصادي وغيرها. وتختلف مستويات الإيرادات الضريبية بين الدول المختلفة، حيث تختلف المعدلات الضريبية وأنواع الضرائب ومستويات الاقتصاد بين الدول المختلفة (Tchamyou and Asongu, 2017).

تعني الإيرادات الضريبية المبالغ التي تحصل عليها الحكومة من خلال فرض الضرائب على الدخل والأرباح، ومساهمات الضمان الاجتماعي، والضرائب المفروضة على السلع والخدمات، والرواتب والممتلكات ونقل الملكية، وغيرها من الضرائب المتعلقة. ويعكس إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حصة الحكومة في جمع موارد الاقتصاد عن طريق الضرائب. ويمكن استخدام هذا المقياس كمؤشر لقدرة الحكومة على التحكم في موارد الدولة. ويتم قياس العبء الضريبي من خلال إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل هذا المؤشر جميع مستويات الحكومة، ويتم قياسه بملايين الدولارات ونسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. (Tchamyou, 2019).

مصادر الإيرادات الضريبية

الإيرادات الضريبية هي بلا شك المصدر الأساسي الأكثر شهرة للإيرادات الحكومية في العالم، وتعتبر الضرائب أداة مهمة في السياسة المالية تحت تصرف الحكومات لتعبئة الإيرادات وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، ويعد النظام الضريبي وسيلة للحكومة لاستخدامها في تحصيل الإيرادات الإضافية اللازمة للوفاء بالتزاماتها الملحة، ويمثل النظام الضريبي أحد أكثر الوسائل فعالية لتعبئة الموارد الداخلية للأمة، وهو يفسح المجال لخلق بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي، ولتحقيق النمو الاقتصادي ورفاهية السكان، تحاول الحكومات المختلفة استخدام مواردها المحدودة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة (Terefe and Teera, 2018).

وباختصار، فإن الضرائب هي تحويل الدخل أو الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام من أجل تمكين القطاع العام من تنفيذ بعض، إن لم يكن كل، الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأمة. قد تكون الأهداف في شكل تقديم الخدمات الحكومية الأساسية بانتظام وخاصة في قطاعات التعليم والصحة العامة والنقل والمرافق وتكوين رأس المال. قد تُفرض الضرائب على الثروة أو الدخل أو في شكل رسوم إضافية على الأسعار، ويمكن تحصيل هذه الضرائب من خلال الإيرادات التالية (Akhor, 2016):

- الضريبة المباشرة: وهي ضريبة تُفرض مباشرة على شخص أو شركة ومن المتوقع أن يدفع هذا الشخص أو الشركة الضريبة، كما تم إبلاغ دافع الضرائب عن طريق إشعار يسمى إشعار التقييم. أي موظف في مصلحة الضرائب مخول بجمع الضرائب ولم يمثل لما ورد أعلاه هو دجال ومحتال. يجب إخطار دافع الضرائب بحدوث هذه الضريبة. لذلك، فإن الضريبة المباشرة هي ضريبة تُفرض مباشرة على دخل وممتلكات الأفراد والشركات والتي تشمل ما يلي: ضريبة الدخل الشخصي، وضريبة دخل الشركة، وضريبة أرباح البترول، وضريبة الأرباح الرأسمالية وغيرها.

- الضرائب غير المباشرة: وهي ضرائب تُفرض على الأشخاص أو المجموعات الذين لا يقصد منهم تحمل العبء أو الحدوث ولكنهم سينقلونها إلى أشخاص آخرين، يتم فرضها عادة على السلع أو

الخدمات التي لا تقع مباشرة على المنتج أو الدافع الأول ولكن على دافعيها النهائيين والمستهلكين، وتشمل الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج ورسوم الطوابع وضريبة القيمة المضافة.

ويمكن تقسيم إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً للجهة الممولة كالتالي:

أولاً: المصادر الداخلية (الجبائية المحلية) وتشمل كل من:

- الضرائب: وتعد أهم هذه المصادر، لأنها لا تزيد التزامات على السلطة، وهي من أكثر المصادر الدائمة للدخل بالنسبة للسلطة الوطنية.
- الرسوم والرخص.
- إيرادات السلطة من أملاكها الخاصة.
- القروض والهبات الداخلية.

ثانياً: المصادر الخارجية وتشمل كل من:

- القروض الخارجية: وهي مرتبطة بفوائد باهظة، لها انعكاسات سلبية على الأفراد على المدى البعيد، ويفضل استخدامها في مشاريع إنتاجية لتعويض نسبة الفائدة فيها من خلال الأرباح.
- الإعانات والهبات: وترتبط هذه المصادر بشكل كبير بالمواقف السياسية.

وتتكون الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية من الإيرادات الجارية والمنح والمساعدات الخارجية لدعم المشاريع التطويرية، أما الإيرادات الجارية فتتكون من إيرادات محليه ومنح لدعم الموازنة العامة، وتتكون الإيرادات المحلية من إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية.

وأما فيما يتعلق بالإيرادات الجارية فهي تتكون من:

- أ. إيرادات محليه: وتتكون من: الإيرادات الضريبية (ضريبة الدخل، الجمارك، ضريبة القيمة المضافة والمكوس، ضريبة الأملاك)، والإيرادات غير الضريبية (الرسوم والرخص والطوابع عوائد وأرباح استثمارية وتأجير أملاك حكومية.

ب. المعونات والمنح لدعم الموازنة العامة.

تلعب الإيرادات الضريبية دوراً هاماً في تمويل الموازنة العامة، حيث تتكون الإيرادات الضريبية في فلسطين من إيرادات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية وضرائب أخرى كضريبة الأملاك والأراضي (مشروع موازنة السنة المالية، 2003). ومن جهة أخرى تعد إيرادات ضريبة الأملاك والأراضي من الضرائب الهامشية، حيث لم تتجاوز مساهمتها في الإيرادات العامة أكثر من 1%، كما أن نسبتها من الناتج الإجمالي والدخل القومي تكاد لا تذكر.

ويعود السبب في انخفاض حصيلة ضريبة الأملاك إلى غياب قانون إيجار واستئجار حديث، وعدم اهتمام الإدارة الضريبية بها وإهمالها بشكل واضح، وقد سعت وزارة المالية لتعديل نسبة ووعاء ضريبة الأملاك إلا أنه كان هناك معارضة شديدة لذلك من وزارة الحكم المحلي والبلديات. ونرى أن التهاون في ضريبة الأملاك يشكل هدراً لمورد مالي مهم في الاقتصاد الوطني، خصوصاً أن الشعب الفلسطيني لديه التوجه في الاحتفاظ بثروته على شكل عقارات، وأن تفعيل تحصيل ضريبة الأملاك وفقاً للإجراءات يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية، وبالرغم من أن قطاع المقاولات والبناء كبير جداً، وأن الإدارة الضريبية سواء كانت إدارة ضريبة الدخل أو إدارة ضريبة القيمة المضافة لا تقوم بواجبها بالشكل الصحيح في ضبط ومحاسبة المشتغلين في هذا القطاع، حيث أن نسبة كبيره من المقاولين غير مسجلين في الدوائر الضريبية، بالإضافة إلى أن المسجلين لا يصرحون عن دخلهم الصحيح من تنفيذ المقاولات وخاصة تلك التي تخص الأهالي (عبد الكريم، 2000).

أما بما يتعلق بدور إيرادات ضريبة القيمة المضافة والمكوس في تمويل الموازنة العامة فإنه يمكن تقسيمها حسب جبايتها إلى قسمين وهم (عبد الكريم، 2000):

- ضريبة القيمة المضافة التي يتم جبايتها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

- ضريبة القيمة المضافة التي يتم الحصول عليها من خلال المقاصة مع إسرائيل، وهذه تقسم إلى جزئيين:

الأول من خلال فاتورة المقاصة، التي يتم الحصول عليها عند قيام المشتغل الفلسطيني بشراء سلعه أو تلقي خدمه من مشتغل مسجل في إسرائيل، حيث يقوم الجانب الإسرائيلي بجبايتها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية مقابل رسوم تحصيل.

اما الجزء الثاني فيتمثل في ضريبة القيمة المضافة التي يدفعها المستورد الفلسطيني عند استيراده سلع من الخارج من خلال المعابر الواقعة تحت سيطرة ونفوذ الجانب الإسرائيلي، بحيث يتم فرض ضريبة إضافية بواقع 17% على قيمة السلع المستوردة سواء سلع استهلاكية أو أصول ثابتة أو على السلع، وعندما يتم نقل هذه السلع إلى المخازن في أراضي السلطة الفلسطينية يحصل المستورد الفلسطيني على بيان جمركي مبين فيه ضريبة القيمة المضافة المدفوعة والرسوم الجمركية وضريبة الشراء إذا كانت سلع تخضع لهذه الضريبة.

وتتدرج ضريبة القيمة المضافة في الموازنات العامة للسلطة الوطنية تحت بند ضريبة القيمة المضافة والمكوس والتي تتكون من:

- 1- ضريبة القيمة المضافة على الإنتاج المحلي
- 2- ضريبة القيمة المضافة المحولة من الخارج
- 3- ضريبة الشراء
- 4- المكوس على المحروقات
- 5- المكوس على السجائر

أهداف الإيرادات الضريبية

تهدف الإيرادات الضريبية إلى توفير الدخل اللازم لتمويل المصروفات الحكومية، مثل تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وتمويل المشاريع الحكومية والاستثمارات، وتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية في الدولة. كما تساعد الضرائب في تحسين توزيع الثروة في المجتمع، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق الاقتصادية بين الأفراد والطبقات المختلفة في المجتمع. وتعتبر الإيرادات الضريبية أيضاً وسيلة للحد من العجز المالي والديون العامة، وتحسين الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة. (Fosu and Abass, 2019).

فالإيرادات الضريبية تهدف إلى تحقيق التوازن بين أهداف مثل زيادة تعبئة الإيرادات والنمو المستدام وخفض تكاليف الامتثال مع ضمان أن يكون النظام الضريبي عادلاً ومفيداً، وتشمل اعتبارات الإنصاف فرض الضرائب النسبية على الفقراء والأغنياء؛ دافعي الضرائب من الشركات والأفراد؛ المدن والمناطق الريفية؛ القطاعات الرسمية وغير الرسمية، دخل العمل والاستثمار؛ والأجيال الأكبر سناً والشباب، إذ يكمن الهدف الأساسي للنظام الضريبي في توليد الإيرادات لسد النفقات التي تقع على عاتق الدولة تجاه المواطنين وتسيير أمور الدولة والوزارات والمؤسسات الحكومية، وبالتالي تعتبر الإيرادات الضريبة من المصادر الأساسية في تمويل الموازنة العامة للدولة، فهي تسهم بشكل فعال في تمويل النفقات العامة، وبالتالي تعد الأداة الفعالة التي يمكن للدولة استخدامها في التأثير على النشاط الاقتصادي، ويلعب كلاً من قانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة المبيعات دوراً هاماً في رفد الموازنة العامة لتغطية نفقاتها، فزيادة حجم هذه النفقات يساهم في زيادة عجز الموازنة العامة، مما يترتب عليها ارتفاع في حجم التكاليف المطلوبة منها (Fosu and Abass, 2019).

التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية

يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى عملية تحسين الظروف الاقتصادية في دولة أو منطقة معينة، من خلال تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل. وتعتمد هذه العملية على زيادة مستوى الإنتاجية والإيرادات والاستثمارات، وتحسين التكنولوجيا والتعليم والصحة والبنية التحتية والبيئة والمؤسسات والقوانين، حيث تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق التقدم والازدهار للمجتمع وتحسين جودة الحياة، من خلال خلق فرص عمل جديدة وتوفير دخل مستدام للأفراد والمؤسسات، وتحسين المستوى الاجتماعي والثقافي والسياسي. وتعتبر التنمية الاقتصادية أيضاً وسيلة لتحقيق الاستقرار والأمن وتحسين العلاقات الدولية، وتعزيز الاستدامة البيئية وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية (عبد، 2018).

يلعب النظام المالي دوراً مهماً في الاقتصاد من خلال الوساطة المالية الفعالة من خلال تعبئة المدخرات وتعزيز فرص الاستثمار؛ تسهيل تبادل السلع والخدمات؛ تمكين التنوع؛ وتقليل تكاليف المعلومات والمعاملات والمراقبة، ويتم تنفيذ هذه الوظائف بشكل فعال عندما يكون النظام المالي متطوراً ومنظماً بشكل جيد، إذ يختلف مستوى التنمية المالية في البلدان من حيث الهيكل المالي والسوق والمؤسسات، ويعتمد أيضاً إلى حد كبير على ما إذا كان النظام المالي للبلد يخضع لسيطرة قطاعات البنوك أو سوق رأس المال أو التأمين أو المعاشات التقاعدية، ولتحديد التطور المالي في هذه القطاعات تم وضع مؤشرات مختلفة لقياس حجمها أو عمقها والوصول إليها وكفاءتها واستقرارها (رشوان، 2018).

ويعرف أيضاً النمو الاقتصادي بأنه العملية التي يزداد بموجبها الدخل الحقيقي لكل رأس مال لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن، ويقاس بالزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما. ينتج الاقتصاد المتنامي المزيد من السلع والخدمات في كل فترة زمنية متتالية. وبالتالي، من منظور أوسع، فإنه يعني رفع مستوى معيشة الناس والحد من عدم المساواة في توزيع الدخل.

كما أن النمو الاقتصادي هو أساس زيادة الرخاء وهو يأتي من تراكم المزيد من رأس المال والابتكارات التي تؤدي إلى التقدم التقني، وهي فكرة مشابهة لنموذج النمو الذي يعتبر النمو الاقتصادي من حيث النمو في إجمالي الناتج المحلي بسبب الزيادة في عدد السكان والتقدم التقني والاستثمار، والنمو حسب الاقتصادي الكلاسيكي يدل على زيادة في معدل الاستثمار. بمعنى آخر، النمو الاقتصادي هو دالة على حصة الربح في الدخل القومي، توجد علاقة إيجابية بين ارتفاع معدل الربح وارتفاع معدل النمو على المدى الطويل (محمد، 2017).

عناصر التنمية الاقتصادية

يمكن تحديد مجموعة من العناصر المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بها ومنها (هاشم، 2020):

- 1- تحسين المستوى المعيشي لأفراد: ويظهر ذلك من خلال تحسين مستوى دخل الأفراد في الدولة، إذ أن وجود مظاهر التنمية والتقدم في المجال الاقتصادي تشجع على وجود مشاريع وقطاعات أعمال جديدة، مما يعني وجود حركة اقتصادية جيدة تساعد في زيادة دخل الفرد وتحسين مستوى معيشتة.
- 2- تقليص الفجوات إزالة الفروقات الاقتصادية: تساهم التنمية الاقتصادية في تقليص الفروقات المالية ما بين الأفراد نتيجة زيادة الأعمال وتنوعها.
- 3- التنمية والتحرر الإنساني: تزيد التنمية الاقتصادية من مستويات تحرر الأفراد وعدم ارتباطهم بالمساعدات والمعونات التي تفرض شروطاً متعددة عليهم.

أهداف التنمية الاقتصادية

تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحسين حياة الناس وتعزيز الرفاهية العامة، من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية والابتكار والتحول إلى اقتصادات متنوعة ومتطورة تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتتضمن أهداف التنمية الاقتصادية:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.
- تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر والعوز.
- تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز التنافسية الاقتصادية على المستوى الدولي.
- تحسين المستوى التعليمي والصحي للمجتمع وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير.
- تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز الثقة بين الأفراد والمؤسسات.
- تحسين التوزيع العادل للثروة والفرص في المجتمع.

وتتطلب تحقيق هذه الأهداف التعاون بين القطاعين العام والخاص، وإدارة فعالة للموارد وتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة (هاشم، 2020).

وتعدد أيضاً الخصائص التي تميز التنمية الاقتصادية كمفهوم حديث مقارنة بالمفهوم التقليدي للتنمية والنمو الاقتصادي، ويظهر ذلك من خلال الخصائص التالية (محمد، 2017):

1- زيادة الدخل الوطني: تعتر زيادة الدخل الوطني من أهم الأهداف في الدول المتخلفة بسبب الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، وكلما توفرت رؤوس أموال وكفاءات اكبر توفرت إمكانية تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل.

2- تحسين مستوى المعيشة إن زيادة الدخل الوطني ليس بالضرورة زيادة أو رفع مستوى المعيشة، من خلال العمل على جعل التنمية المستدامة تعمل على تحسين نوعية حياة الأفراد عن طريق التركيز

على الجوانب النوعية للنمو أي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية، وتحسين جودة الحياة من خلال توفير فرص عمل وكذلك التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

3- تقليص التفاوت في المداخل والثروة وذلك أن تقلل من الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل.

4- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية: إن تحسين نوعية حياة الإنسان يجب أن تكون على حساب البيئة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها بحيث لا تتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجدها الطبيعي، بالإضافة إلى البحث عن مواد بديلة حتى تبقى فترة زمنية طويلة ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: يجب أن توظف التكنولوجيا لتخدم أهداف المجتمع الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة مع العمل والسيطرة على المشاكل البيئية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية بصورة مباشرة.

البطالة

مفهوم البطالة

البطالة هي حالة عدم وجود عمل أو فرصة عمل لدى فرد يبحث عن العمل ويستطيع العمل. ويعتبر معدل البطالة هو نسبة الأفراد الذين يبحثون عن العمل ولا يستطيعون العثور عليه إلى إجمالي القوى العاملة في البلد أو المنطقة المحددة. وقد تحدث البطالة لأسباب عديدة، مثل عدم توافر الوظائف الشاغرة، أو عدم ملاءمة المهارات اللازمة للوظائف المتاحة، أو تغيرات في الاقتصاد أو السوق العمل، أو قلة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ذات القوة العاملة الكبيرة، وغيرها من الأسباب (Zhattau, 2013).

وتؤثر البطالة بشكل كبير على الفرد والمجتمع، حيث يمكن أن تؤدي إلى الفقر والاضطراب الاجتماعي والنفسي، وتؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان، وتزيد من الضغوط على نظم الحماية

الاجتماعية والحكومات والمؤسسات المختلفة. لذلك، يعمل الاقتصاديون والمسؤولون الحكوميون على تحليل وفهم أسباب البطالة وتطوير سياسات وحلول للحد منها وتوفير فرص العمل للأفراد في المجتمع (Fakhri, 2011).

البطالة هي حالة عدم توافر فرص العمل لدى فرد يرغب في العمل ولديه القدرة والمهارات اللازمة للعمل. وتشير البطالة إلى عدم التوازن بين عرض العمل (عدد الأفراد الذين يبحثون عن العمل) والطلب على العمل (عدد الوظائف الشاغرة المتاحة) في سوق العمل. وتتأثر معدلات البطالة بالعديد من العوامل مثل الاقتصاد والتكنولوجيا والتغيرات الديموغرافية والسياسية والتعليمية (Sanusi, 2012).

يتم قياس معدل البطالة عادة عن طريق حساب عدد الأفراد الذين يبحثون عن العمل ولا يستطيعون العثور عليه، ويقاس هذا المؤشر على أساس النسبة المئوية للقوى العاملة. ويعتبر معدل البطالة مؤشراً اقتصادياً رئيسياً يستخدم في تحليل وفهم حالة الاقتصاد والسوق العمل في دولة معينة.

أسباب البطالة:

تعدد الأسباب التي أدت إلى حدوث مشكلة البطالة بمختلف أنواعها، ويمكن توضيح هذه الأسباب من خلال الآتي (Zhattau, 2013):

- 1- الركود الاقتصادي: عندما يتراجع الاقتصاد وتراجع الأعمال ويقل الطلب على المنتجات والخدمات، فإن الشركات والمؤسسات قد تضطر إلى تقليص حجم العمل وإلغاء بعض الوظائف.
- 2- عدم توفر المهارات المطلوبة: قد يكون العاملون غير مؤهلين للوظائف المتاحة، أو أن المهارات التي يتمتعون بها لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل، مما يؤدي إلى البطالة.
- 3- الثورات التكنولوجية: قد تؤدي التقنيات الجديدة إلى تحسين الإنتاجية وتقليل العمالة المطلوبة في بعض الصناعات، وهذا يمكن أن يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف.

- 4- الهجرة: عندما ينتقل العمال من مناطق بدون عمل إلى مناطق بعروض عمل أفضل، فإن هذا يؤدي إلى زيادة العرض من العمال في المنطقة الجديدة وتقليل فرص العمل في المنطقة القديمة.
- 5- السياسات الحكومية: قد تؤثر السياسات الحكومية المختلفة على فرص العمل، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، على سبيل المثال، قد تسهم السياسات الحكومية في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة، أو قد تزيد من الضرائب وتخفيض من حجم الأعمال، مما يؤدي إلى البطالة.

آثار البطالة

تؤثر البطالة على المجتمع والأفراد بصورة كبيرة واضحة يمكن ملاحظتها، ويمكن تحديد هذه الآثار في ما يلي (Ivan, 2015):

- 1- الضائقة المالية: يواجه الأفراد العاطلون عن العمل صعوبة في تلبية احتياجاتهم المالية الأساسية ودفع فواتيرهم، وهذا يمكن أن يؤدي إلى الديون والإفلاس.
- 2- تدني مستوى المعيشة: يمكن أن يؤدي البطالة إلى تدني مستوى المعيشة للأفراد وعائلاتهم، وقد يضطرون إلى تقليص الإنفاق على الضروريات الأساسية.
- 3- الإحباط والقلق: يمكن أن يشعر الأفراد العاطلون عن العمل بالإحباط والقلق بشأن مستقبلهم المهني والمالي، وهذا يمكن أن يؤثر على صحتهم العقلية والجسدية.
- 4- زيادة الجريمة: يمكن أن تؤدي البطالة إلى زيادة الجريمة، حيث يمكن أن يجذب الأفراد العاطلون عن العمل إلى الأنشطة الإجرامية للحصول على المال.
- 5- تراجع النمو الاقتصادي: يمكن أن تؤدي البطالة إلى تراجع النمو الاقتصادي، حيث يتراجع الطلب على السلع والخدمات، وتتنخفض الإنتاجية والإيرادات، مما يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد بشكل عام.
- 6- عدم الاستفادة من المهارات الفردية: يمكن أن يؤدي عدم وجود فرص عمل إلى عدم الاستفادة من المهارات والمواهب الفردية، مما يضيع الفرص للتنمية والنمو الشخصي والاجتماعي.

تلك هي بعض الآثار الشائعة للبطالة، ويمكن أن تختلف حسب البلد والوقت والظروف الاقتصادية.

التضخم

مفهوم التضخم

التضخم هو زيادة في مستوى الأسعار العامة للسلع والخدمات في اقتصاد ما، ويؤدي ذلك إلى تخفيض قوة الشراء للعملة المحلية. وبشكل أكثر تحديداً، يمكن تعريف التضخم بأنه ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المعروضة في السوق لفترة طويلة من الزمن، وهو ما يؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية للعملة المحلية.

ويعرف التضخم على انه حالة ارتفاع مستوى الأسعار العام لمجموعة واسعة من السلع والخدمات على مدى فترة طويلة من الزمن، يتم قياسه على أنه معدل الزيادة في مستوى السعر العام خلال فترة زمنية محددة. أما النسبة للكلاسيكيين الجدد وأتباعهم فإن التضخم هو في الأساس ظاهرة نقدية (Gupta and Lynch, 2016).

ويحدث التضخم عادةً نتيجة لزيادة الإنفاق أكثر من العرض الإجمالي للسلع والخدمات المتاحة في السوق، وعندما يزيد الطلب على السلع والخدمات، يرتفع سعرها بشكل طبيعي. ويمكن أن يحدث التضخم أيضاً عندما تزداد تكاليف الإنتاج، مثل ارتفاع أسعار المواد الخام وتكاليف العمالة والنقل، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وتتراوح نسبة التضخم من بلد لآخر، وتختلف بناء على عدة عوامل مثل مستوى الإنفاق، والنمو الاقتصادي، وسياسة البنك المركزي وسياسات الحكومة، وحجم العرض الإجمالي للسلع والخدمات المتاحة في السوق. وعندما يتجاوز معدل التضخم النسبة المرغوبة، فإن ذلك يعتبر مشكلة اقتصادية يجب التعامل معها لتجنب آثارها السلبية.

ويعرف التضخم بأنه ارتفاع مستوى الأسعار العامة في الاقتصاد، وهو يتعلق بزيادة في كمية النقود المتداولة مقابل السلع والخدمات المتاحة. ويمكن أن يؤثر التضخم بشكل سلبي على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام.

الآثار الاقتصادية للتضخم

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبيرة يمكننا توضيحها كما يلي (Daly and Hobijn, 2022):

1- تقليل القدرة الشرائية: يؤدي التضخم إلى تقليل القدرة الشرائية للأفراد والشركات، إذا ارتفعت الأسعار فإن المستهلكين يشترون أقل كمية من السلع والخدمات بنفس الكمية من المال، ويؤدي ذلك إلى تراجع الطلب وبالتالي تراجع الإنتاج والاقتصاد بشكل عام.

2- تأثير على الاستثمار: يمكن أن يؤدي التضخم إلى تأثير سلبي على الاستثمار، حيث يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وعدم الثقة في الاقتصاد، وبالتالي يمكن أن ينخفض الاستثمار في البلاد.

3- تأثير على الأجور: يمكن أن يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وعلى الرغم من أن الأجور يمكن أن تزيد لتعويض الزيادة في التكلفة، إلا أن هذا الأمر يحتاج إلى وقت وقد لا يلبي الحاجة الفورية

4- انخفاض قيمة العملة المحلية: يتسبب التضخم في تراجع قيمة العملة المحلية، مما يؤثر على قدرة الدولة على تحمل الديون وعلى الصادرات والواردات، ويمكن أن يؤدي إلى تدهور الاقتصاد الوطني.

5- زيادة التكاليف للشركات: يرتفع تكلفة الإنتاج لدى الشركات نتيجة للتضخم، وبالتالي يتراجع الربح والإنتاجية، وترتفع أسعار المنتجات والخدمات التي توفرها الشركات.

6- الركود الاقتصادي: يمكن أن يؤدي التضخم إلى تفاقم الركود الاقتصادي، حيث ينخفض النمو الاقتصادي ويتراجع حجم الاستثمارات والإنتاج، ويزيد معدل البطالة.

7- تقليل الاستثمارات طويلة الأمد: يؤدي التضخم إلى تقليل الاستثمارات طويلة الأمد، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار في أصول قابلة للتحويل بسرعة، مما يقلل من الاستثمارات طويلة الأمد في الأسهم والسندات والعقارات.

أسباب التضخم

تختلف أسباب زيادة التضخم تبعاً لنوع التضخم، فهناك نوعان رئيسيان للتضخم؛ تضخم الجذب والطلب، وتضخم دفع التكلفة، وفيما يأتي بعض الأسباب المؤدية لحدوث التضخم وهي (Zhattau, 2013): الجذب والطلب والنمو الاقتصادي. وتوقعات المستهلكين. والتوسع في الائتمان. وزيادة المعروض النقدي. والتحفيزات المالية. ودفع التكلفة. وأسعار صرف العملات. وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج والكوارث الطبيعية. والاحتكار. وانخفاض الإنتاجية.

العلاقة بين التضخم والبطالة

يوجد هناك افتراض أساسي لوجود رابط وثيق بين التضخم والبطالة يعرف بمنحنى فيليبس، يخدم مفهوم منحنى فيليبس كأساس للعديد من نماذج الاقتصاد الكلي ونظريات دورة الأعمال، ومع ذلك، لا يوجد تفسير واضح تماماً لهذه المقايضة الافتراضية، وتواجه النماذج الحالية مشاكل خطيرة لشرح بعض السمات البارزة للمقايضة المفترضة بين التضخم والبطالة، فعلى سبيل المثال، التضخم المصحوب بركود تضخم وتضخم متزامن مع انخفاض البطالة، دون استخدام بعض القوى الخارجية أو الصدمات. هذا النقص في الإثبات أو الإثبات حتى للتأكيد التجريبي للعلاقة لا يمنع من الالتزام باستخدامها في الممارسة العملية. ومن ثم، فإن أي تفسير واضح لوجود علاقة بين التضخم والبطالة، أو غيابها وفي هذه الحالة يكون المصرفيون وصانعو السياسة النقدية والاقتصاديون مخطئين في افتراضهم غير المثبت وذلك له قيمة كبيرة (Daly and Hobijn, 2022).

فالارتفاع المفرط في أسعار السلع والخدمات يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، حيث يزيد التكلفة على الشركات، وبالتالي يقلل من الإنتاجية ويؤدي إلى تقليل عدد العاملين في الشركات والمصانع، وبالتالي فالبطالة المرتفعة يمكن أن تسهم في خفض معدلات التضخم، حيث يؤدي انخفاض الطلب على السلع والخدمات إلى تراجع الأسعار، ويمكن أن يترافق ذلك مع تراجع حجم الطلب على العمالة، ويؤدي

إلى ارتفاع معدلات البطالة، وكذلك السياسات الحكومية المتخذة لمواجهة البطالة والتضخم يمكن أن تؤثر بشكل كبير على العلاقة بينهما، فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومة أن تتخذ إجراءات تهدف إلى خفض معدلات البطالة، مثل زيادة الإنفاق الحكومي وخفض معدلات الفائدة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، وبالتالي يمكن أن يساهم في الحد من التضخم. (المصري، 2019).

ولا تزال البطالة والتضخم من القضايا المثيرة للقلق، وخاصة في البلدان النامية، وخاصة بالنسبة لوضعي السياسات والباحثين على حد سواء، وذلك لأن البطالة والتضخم هما أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية ومحددات النمو الاقتصادي والتنمية التي تعتبر من أولويات أي اقتصاد. لعدة عقود، لم يكن الأداء الاقتصادي مثيراً للإعجاب. من الصعب تفسير استمرار الأزمة الاقتصادية، وما يصاحبها من مشاكل تضخمية عالية، وارتفاع أسعار الصرف، وتراكمات الديون، وميزان المدفوعات العكسي، وارتفاع معدلات التضخم (Sanusi, 2012).

النظريات المفسرة للدراسة

نظرية Ricardo في النمو الاقتصادي والضرائب

يعد Ricardo من بين أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية، والذي عمل على تعميق آراء وأفكار هذه المدرسة، ومن خلال تحليله لعملية النمو، وقسم موارد المجتمع إلى ثلاث أصناف تتمثل في الأرض، العمالة، ورأس المال)، حيث اعتبر أن الطبقة الرأسمالية هي المنتجة والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي، لأنها تستهلك جزء قليل من دخلها الذي يأتي من الأرباح والباقي يتحول إلى مدخرات، والتي تعتبر هي الأساس لتراكم رأس المال (هاجر، 2022).

ويؤكد Ricardo أن الضرائب عامل هام في تمويل النمو الاقتصادي، إلا أنه يحذر من زيادة معدلاته على أرباح الرأسماليين، حتى لا يكون ذلك معوق لتيار النمو الاقتصادي.

النموذج الكنزي في الضرائب

النموذج الكنزي هو نموذج اقتصادي يوضح العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحويلات الاجتماعية، ويعتبر أحد النماذج الأكثر استخداماً في دراسة التنمية الاقتصادية. تقوم فرضية النموذج الكنزي على أساس أن الدخل يتصاعد مع الوقت، وأن هناك فترة من الزمن تتميز فيها المجتمعات بزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، ثم يأتي الانعكاس على المدى البعيد، حيث يترتب على هذا النمو تحولات اجتماعية تتضمن زيادة الطبقات الوسطى والانفصال الاجتماعي، مما يؤدي إلى توجه النموذج بشكل طبيعي نحو الاستقرار. يستخدم النموذج الكنزي لدراسة تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الثروة في المجتمع. فحسب النموذج، فإن الثروة والدخل يرتفعان مع الوقت، وعندما تصل المجتمعات إلى مستوى معين من الثراء، فإن توزيع الثروة يتحول من التركيز على الأقل تحتهم إلى توزيع أكثر عدالة، ويساهم النمو الاقتصادي في هذا الانتقال. ويمكن استخدام النموذج الكنزي في الضرائب من خلال تحليل تأثير السياسات الضريبية على توزيع الثروة. فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات استخدام الضرائب لتوجيه النمو الاقتصادي نحو المستويات الأعلى من الدخل، وبالتالي المساهمة في خفض التفاوت في التوزيع، ولكن إذا كانت الضرائب تفرض بشكل غير عادل فإن ذلك يمكن أن يزيد من التفاوت في التوزيع بين الفئات الاقتصادية (بشرى، 2019).

النظرية الكلاسيكية:

ترتكز هذه النظرية على فكرة أن الحكومة يجب أن تقتصد في تحصيل الضرائب وأن ضرائب أقل تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي. يعتقد المؤيدون لهذه النظرية أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة الإنفاق والاستثمار من قبل الأفراد والشركات، مما يحفز الاقتصاد ويؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية بشكل عام. هذه النظرية تُعتبر محورية في المفاهيم الاقتصادية لمدارس مثل المدرسة النمساوية والمدرسة الشيكاجوية (طاهر، 2021).

نظرية الاقتصاد السلوكي:

ترتكز هذه النظرية على دراسة سلوك الأفراد والشركات في استجاباتهم لتغييرات الضرائب وتأثيراتها على الاقتصاد. وتشمل هذه النظرية نماذج الاستجابة الضريبية والتي تحاول تقدير كيفية تغير السلوك الاقتصادي نتيجة لتغييرات الضرائب، مثل تأثيرات خفض ضرائب الدخل على مستويات العمل والادخار والاستثمار.

نظرية الاقتصاد السلوكي الحديث:

تعتمد هذه النظرية على أدلة من البيانات الواقعية وتحاول فهم تأثير السياسات الضريبية على سلوك الأفراد والشركات في الحياة الحقيقية. يُستخدم التحليل الاقتصادي لتقدير التأثيرات المحتملة لتغييرات الضرائب وقياس العواقب الاقتصادية الفعلية لتلك التغييرات.

مؤشرات التنمية الاقتصادية:

تتضمن مؤشرات التنمية الاقتصادية مجموعة من المتغيرات التي تستخدم لقياس صحة الاقتصاد ونموه. من بين هذه المؤشرات: الناتج المحلي الإجمالي (نمو الاقتصاد العام)، معدلات البطالة، معدلات التضخم، الاستثمار العام والخاص، معدلات الفقر والتهميش الاجتماعي، مؤشرات التجارة الخارجية، وغيرها.

تتأثر الإيرادات الضريبية بشكل كبير بأداء الاقتصاد ومؤشرات التنمية الاقتصادية. عندما يكون الاقتصاد قوياً وينمو بوتيرة جيدة، قد تزيد الإيرادات الضريبية نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي والأرباح. على الجانب الآخر، في حالات الركود والتباطؤ الاقتصادي، قد تتناقص الإيرادات الضريبية بسبب الانخفاض في الإنفاق والإيرادات. لذلك، من المهم أن تأخذ الحكومات هذه العوامل بعين الاعتبار عند تطوير سياسات الضرائب واستخدام الإيرادات الضريبية بطريقة مستدامة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث

أدوات الدراسة ومنهجيتها

المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرض لمنهجية الدراسة المستخدمة من خلال التطرق إلى مجتمع وعينة وأداة ودلالات الصدق والثبات الخاصة ببيانات الدراسة، بالإضافة إلى توضيح إجراءات المرتبطة بإعدادها ومتغيراتها وبناء فرضياتها، وبيان المعالجات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي القائم على جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة لمعرفة العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم) والإيرادات الضريبية في فلسطين خلال السنوات (2005-2021)، والتي تتمثل في البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ومركز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ويعد المنهج التحليلي هو المنهج المناسب والذي يحقق أغراض الدراسة، إذ يعتبر المنهج التحليلي أحد أهم مناهج البحث العلمي، ويستخدم بصورة كبيرة في عمليات تحليل البيانات، ويمكن من خلاله الوصول إلى أفضل حلول ممكنة للمشكلة المتعلقة بموضوع الدراسة، فهو المنهج الذي يقوم من خلاله الباحث بدراسة مختلف الإشكاليات العلمية معتمداً على عدة أساليب يمكن من خلالها توضيح وجود علاقة بين متغيرات مختلفة مرتبطة بمشكلة الدراسة. وبالتالي، يعد المنهج التحليلي مناسباً لهذه الدراسة القائمة على بحث العلاقة ما بين مجموعة من المتغيرات المستقلة وبيان أثرها على المتغير التابع من خلال تحليل البيانات باستخدام العديد من الأدوات والبرامج المتخصصة، وتفصيل الدراسات العلمية والبحوث التي تشمل بمفهومها الواسع ترتيب المهام ومن ثم توضيح الأسباب والوصول إلى النتائج.

إجراءات الدراسة

مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة جميع البيانات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية (البطالة والناج المحلي الإجمالي والتضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة الحالية من البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة خلال السنوات (2005-2021)، بحيث تم جمع بيانات (17) سنة متتالية، والتي شملت القيم المرتبطة بمتغيرات التنمية الاقتصادية (البطالة والناج المحلي الإجمالي والتضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية ليتم ترميزها ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة لتوضيح نتائج الدراسة.

طريقة جمع المعلومات: تم الوصول إلى البيانات الأولية المستخدمة في الدراسة من التقارير الخاصة بسلطة النقد الفلسطينية والنشرات الإحصائية الصادرة من مركز الإحصاء الفلسطيني للأعوام 2005 حتى 2021، حيث تم استخدام هذه البيانات كعينة للدراسة. والجدول التالي توضح هذه البيانات:

جدول (1)

المتغير التابع - الإيرادات الضريبية

العدد	السنوات	الإيرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي)
1	2005	1270
2	2006	992
3	2007	1098
4	2008	1398.1
5	2009	1404.3
6	2010	1816.3
7	2011	1966.7
8	2012	2020.1
9	2013	2164.8
10	2014	2599.0
11	2015	2756.7
12	2016	3197.6
13	2017	3332.7
14	2018	3057.0
15	2019	3175.6
16	2020	3238.6
17	2021	3888.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

جدول (2)

المتغيرات المستقلة - الناتج المحلي الإجمالي/ البطالة/ التضخم

العدد	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي) بالمليون دولار	مؤشر البطالة	نسبة التضخم
1	2005	4207	23.5	4.11
2	2006	4619	23.6	3.84
3	2007	5152	21.6	1.86
4	2008	6247	25.9	9.89
5	2009	6764	24.6	2.75
6	2010	7478	23.7	3.75
7	2011	104654	20.9	2.88
8	2012	112794	23	2.78
9	2013	124759	23.4	1.72
10	2014	127156	26.9	1.73
11	2015	126774	23	1.43
12	2016	154054	23.9	0.22 -
13	2017	161280	25.7	0.21
14	2018	162766	26.2	0.19 -
15	2019	171335	25.3	1.58
16	2020	155613	25.9	0.73 -
17	2021	180368	26.4	1.24

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية/ مركز الإحصاء الفلسطيني

أدوات تحليل البيانات

بهدف الوصول إلى نتائج الدراسة تم الاعتماد على منهج التحليل لاسو القائم على جمع المعلومات من قوائم البيانات الخاصة بعينة الدراسة وتصنيفها وتحليلها، بهدف توضيح العلاقة ما بين المتغيرات المختلفة التي اعتمد عليها نموذج الدراسة، ويقوم هذا المنهج على استخدام المعادلات الإحصائية المختلفة والمناسبة لفرضيات الدراسة لتوضيح مدى العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتم استخدام نموذج الانحدارات المتعددة لتحليل البيانات التي تم جمعها من البيئة الاقتصادية الفلسطينية، حيث كان هنالك متغير تابع واحد وهو الإيرادات الضريبية الفلسطينية، أما المتغير المستقل فتمثل بمؤشرات التنمية الاقتصادية والذي تم التعبير عنه من خلال ثلاث متغيرات هي الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم، بحيث ظهرت في نموذج الدراسة وتم استخدامها بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها، واستخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة هذه البيانات وتوضيح العلاقة بينها.

نموذج الدراسة

اعتمد الباحث على بناء نموذج للدراسة على أساس العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للوصول لنتائج الدراسة من خلال الإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها وبالتالي تحقيق أهدافها، ويمكننا توضيح المتغيرات التي اعتمد عليها نموذج الدراسة كما يلي:

المتغيرات المستقلة: مؤشرات التنمية الاقتصادية، وتكونت من ثلاث متغيرات مختلفة وهي:

1- الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما خلال مدة زمنية محددة، وتم الحصول على بياناته من خلال موقعي سلطة النقد الفلسطينية ومركز الإحصاء الفلسطيني.

2- البطالة: وهو مقياس محدد يمكن من خلاله حساب معدل البطالة في أي دولة من خلال قسمة عدد العاطلين عن العمل (الباحثين عن عمل) على عدد القوة العاملة داخل الدولة (وهو يشمل مجموع عدد العاملين + الباحثين عن عمل)، وتم الحصول على بياناته من خلال موقعي سلطة النقد الفلسطينية ومركز الإحصاء الفلسطيني.

3- التضخم: وهو مؤشر يقيس الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار، وبالتالي تؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة، وتم الحصول على بياناته المستخدمة في هذه الدراسة من خلال موقعي سلطة النقد الفلسطينية ومركز الإحصاء الفلسطيني.

المتغير التابع: الإيرادات الضريبية الفلسطينية وتشير إلى الإيرادات التي تجمعها الحكومات من خلال فرض الضرائب، وتم الحصول على قيمها في هذه الدراسة من خلال البيانات المنشورة في موقع سلطة النقد الفلسطينية.

تطوير فرضيات الدراسة وشرح تحليل الانحدار

استخدم الباحث تحليل الانحدار لمعرفة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بهدف الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي حول العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين، ولذلك تم تحديد ثلاثة أسئلة رئيسية وهي كما يلي:

1- هل هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021-

2021)؟

2- هل هناك علاقة بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟

3- هل هناك علاقة بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟

وفي ضوء أسئلة الدراسة سعت الدراسة الحالية إلى اختبار الفرضيات التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البطالة والإيرادات الضريبية

الفلسطينية

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الناتج المحلي الإجمالي

والإيرادات الضريبية الفلسطينية.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التضخم والإيرادات الضريبية

الفلسطينية.

بناءً على ذلك، وفي ضوء عناصر وأبعاد المشكلة، استخدم الباحث نموذج الانحدار متعدد المتغيرات

(الموضح أدناه) لتسليط الضوء على العلاقة بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من ناحية

أخرى، والمعادلة الرياضية التالية توضح النموذج:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + \dots + b_{(k)}X_{(k)} + e$$

حيث أن:

$Y =$ المتغير التابع ممثلاً بالإيرادات الضريبية الفلسطينية

$a =$ المعامل الثابت

$X =$ قيمة المتغيرات المستقلة

$B =$ معامل الارتباط

$e =$ نسبة الخطأ

واعتماداً على ما سبق يمكننا صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$Y = a + b_1 (X_1) + b_2 (X_2) + b_3 (X_3) + e$$

حيث أن:

Y : الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

X_1 : الناتج المحلي الإجمالي.

X_2 : البطالة.

X_3 : التضخم.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة التحليلية

المقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية و الإيرادات الضريبية في فلسطين، وذلك من خلال الحصول على البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين ومقارنتها مع بعضها البعض، ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحث مجموعة من المتغيرات التي لها علاقة بذلك واشتملت على المتغير التابع وهو الإيرادات الضريبية الفلسطينية وثلاث متغيرات مستقلة تتعلق بمؤشرات التنمية الاقتصادية وهي (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم)، وذلك بهدف فحص العلاقة ما بين هذه المتغيرات للإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، واستخلاص النتائج منها، وقد تم جمع المعلومات اللازمة لذلك من خلال الاطلاع على البيانات الاقتصادية التي شملتها الدراسة، بالإضافة إلى التقارير السنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين عام 2005-2021، والإحصائيات المنشورة من خلال مركز الإحصاء الفلسطيني، وبعد ذلك تمت عملية جمع البيانات ثم ترميزها وإدخالها للحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لأسئلتها وفرضياتها، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التي توضحها الجداول التالية:

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تم الحصول على بيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة ((الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم)، والتابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والتي تم دراستها باستخدام برنامج SPSS، وفيما يلي النتائج المتعلقة بالوصف الإحصائي لهذه المتغيرات من خلال إيجاد قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأعلى وأقل قيمة لهذه المتغيرات، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (3)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المشاهدات	أقل قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المفردات/ الوصف الإحصائي
17	992	3888.8	907.764	2316.25	الإيرادات الضريبية
17	4207	180368	70890.67	95060	الناتج المحلي الإجمالي
17	20.90	26.9	1.725	24.32	البطالة
17	-.73	9.89	2.442	2.27	التضخم

يبين الجدول السابق الوصف الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث يوضح الجدول المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري وكل من أعلى قيمة وأقل قيمة للبيانات المالية التي تم جمعها بخصوص متغيرات الدراسة.

وبهدف التأكد من أن البيانات المستخدمة في الدراسة قد كانت موزعة توزيعاً طبيعياً، استخدم الباحث اختبار كولمجروف سميرونوف للتوزيع الطبيعي، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (4)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة Kolmogorov-Smirnov Z	مستوى الدلالة
الإيرادات الضريبية	0.166	0.200
الناتج المحلي الإجمالي	0.209	0.201
البطالة	0.228	0.089
التضخم	0.202	0.076

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق قيمة اختبار كولمجروف سميرونوف للتوزيع الطبيعي ومستوى الدلالة لكل متغير من متغيرات الدراسة، ونلاحظ بأن مستوى الدلالة لكل المتغيرات الواردة في الجدول كانت أكبر من القيمة المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني بأنها جميعاً تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي هي موزعة طبيعياً.

النتائج المتعلقة بأسئلة وفرضيات الدراسة

فيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة التي تتضمن الإجابة عن التساؤلات التي وضعت أساساً للدراسة.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي

والذي نص على:

ما العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية في فلسطين؟

وللإجابة عن هذا السؤال، لابد من فحص صحة الفرضيات الفرعية التي تثبت بمجملها صحة الفرضية الرئيسية، لذلك استخدم الباحث (Correlation Matrix) بهدف توضيح مستوى الارتباط ما بين متغيرات الدراسة وعلاقتها بمتغير الدراسة التابع وهو الإيرادات الضريبية الفلسطينية وكانت النتائج كما يلي:

جدول (5)

مصفوفة الارتباط ما بين متغيرات الدراسة

X3	X2	X1	Y		
			1	Pearson Correlation	
				Sig. (2-tailed)	Y
			17	N	
		1	.937**	Pearson Correlation	
			.000	Sig. (2-tailed)	X1
		17	17	N	
	1	.395	.543*	Pearson Correlation	
		.117	.024	Sig. (2-tailed)	X2
	17	17	17	N	
1	-.101	-.700**	-.664**	Pearson Correlation	
	.701	.002	.004	Sig. (2-tailed)	X3
17	17	17	17	N	

حيث أن:

Y: الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

X1: الناتج المحلي الإجمالي.

X₂: البطالة.

X₃: التضخم.

يتضح لنا من خلال الجدول (5) أن معاملات الارتباط ما بين المتغيرات المختلفة كانت مرتفعة مما يعني تأثيرها بصورة كلية كبيرة على متغير الدراسة التابع، فقد بلغت قيمة معامل بيرسون الخاصة بالعلاقة ما بين الإيرادات الضريبة الفلسطينية والنتاج المحلي الإجمالي (0.937) وبمستوى دلالة (0.00)، وبلغت قيمته الخاصة بالعلاقة ما بين الإيرادات الضريبة الفلسطينية والبطالة (0.543) وبمستوى دلالة (0.024)، وبلغت قيمته الخاصة بالإيرادات الضريبة الفلسطينية والتضخم (-0.664) وبمستوى دلالة (0.004)، وبالتالي نلاحظ بأن جميع قيم مستوى الدلالة كانت اقل من ($\alpha \leq 0.05$) مما يعني بأنها دالة إحصائياً، ولذلك استخدم الباحث اختبارات فحص العلاقات الفردية ما بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حدا، والجدول التالي توضح نتائج الأسئلة الفرعية والفرضيات:

السؤال الأول: هل هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبة الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبة الفلسطينية

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي (X₁) والإيرادات الضريبة الفلسطينية (Y)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو الإيرادات الضريبة الفلسطينية والمتغير المستقل هو الناتج المحلي الإجمالي.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية"، تم استخدام اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة ما بين المتغيرين، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (5) التالي:

جدول (6)

اختبار ANOVA بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
		1	11584871.6	11584871.6	الانحدار
.000	108.629	15	106646.41	1599696.1	المتبقي
		16		13184567.7	المجموع

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$

تبين من الجدول رقم (6) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية".

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار البسيط بين المتغير التابع الإيرادات الضريبية الفلسطينية والمتغير المستقل الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (7)

نموذج معادلة الانحدار البسيط بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	1175.23	135.124	8.697
الناتج المحلي الإجمالي	.012	.001	10.423

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = X * 0.012 + 1175.23$$

حيث أن:

$Y =$ الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

$X =$ الناتج المحلي الإجمالي.

ولتفسير قوة العلاقة بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية والناتج المحلي الإجمالي الجدول التالي يبين قيم R

square, R

جدول (8)

قيم R و R Square للعلاقة ما بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية والناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
236.5676	.871	.879	.937

وتشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أن قيمة معامل الارتباط ما بين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والمتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي) قد بلغت (0.879)، وهي قيمة مرتفعة جداً، وهذا يعني أن المتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي) يفسر 87.9% من تباين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

السؤال الثاني: هل هناك علاقة بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة العلاقة ما بين البطالة (X_2) والإيرادات الضريبية الفلسطينية (Y)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار

لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو الإيرادات الضريبية الفلسطينية والمتغير المستقل هو الناتج البطالة.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية"، تم استخدام اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة ما بين المتغيرين، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (9) التالي:

جدول (9)

اختبار ANOVA بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
		1	3882253.19	3882253.185	الانحدار
.024	6.260	15	620154.304	9302314.558	المتبقي
		16		13184567.74	المجموع

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

تبين من الجدول رقم (9) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.024. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية".

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار البسيط بين المتغير التابع الإيرادات الضريبية الفلسطينية والمتغير المستقل البطالة:

جدول (10)

نموذج معادلة الانحدار البسيط بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	-4628.000	2782.015	-1.664
البطالة	285.495	114.106	2.502

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = X * 285.495 - 4628$$

حيث أن:

$Y =$ الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

$X =$ البطالة.

ولتفسير قوة العلاقة بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية والبطالة الجدول (11) -انظر الملحق أ- يبين قيم

R square, R

وتشير النتائج الواردة في الجدول (11) إلى أن قيمة معامل الارتباط ما بين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والمتغير المستقل (البطالة) قد بلغت (0.294)، وهي قيمة متوسطة، وهذا يعني أن المتغير المستقل (البطالة) يفسر 29.4% من تباين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

السؤال الثالث: هل هناك علاقة بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-

2021)؟

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التضخم

والإيرادات الضريبية الفلسطينية

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة العلاقة ما بين التضخم (X_3) والإيرادات الضريبية الفلسطينية (Y)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو الإيرادات الضريبية الفلسطينية والمتغير المستقل هو التضخم.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية"، تم استخدام اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة ما بين المتغيرين، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (12) -انظر الملحق أ-:

تبين من الجدول رقم (12) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.004. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية".

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار البسيط بين المتغير التابع الإيرادات الضريبية الفلسطينية والمتغير المستقل التضخم -انظر الجدول (13) الملحق أ-:

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = -X * 246.918 + 2877.337$$

حيث أن:

$$Y = \text{الإيرادات الضريبية الفلسطينية.}$$

$$X = \text{التضخم.}$$

ونلاحظ من خلال الجدول السابق بأن العلاقة ما بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية والتضخم كانت علاقة عكسية، أي أن زيادة التضخم ستؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية.

ولتفسير قوة العلاقة بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية والتضخم الجدول (14) -انظر الملحق أ- يبين قيم

R square, R

وتشير النتائج الواردة في الجدول (14) إلى أن قيمة معامل الارتباط ما بين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والمتغير المستقل (التضخم) قد بلغت (0.441)، وهي قيمة متوسطة، وهذا يعني أن

المتغير المستقل (التضخم) يفسر 44.1% من تباين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

نتائج السؤال والفرضية الرئيسية

وبهدف الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس والذي نص على:

هل هناك علاقة ما بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين؟

تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية للإجابة عنه، وقد نصت على:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشرات التنمية الاقتصادية

(الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة الثلاثة معاً (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية (Y)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرات ومعادلة تحليل الانحدار المتعدد لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو الإيرادات الضريبية الفلسطينية والمتغير المستقل مؤشرات التنمية الاقتصادية التي شملتها الدراسة.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية"، تم استخدام اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة ما بين المتغيرين، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (15) -انظر الملحق أ- التالي:

تبين من الجدول رقم (15) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية".

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار المتعدد بين المتغير التابع الإيرادات الضريبية الفلسطينية والمتغير المستقل مؤشرات التنمية الاقتصادية والذي ضم المتغيرات المستقلة الثلاثة: الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، وكانت النتائج كما يبينها الجدول (16) -انظر الملحق أ-:

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y=0.01 (X1) +117.835 (X2) -34.878 (X3) - 1424.118$$

حيث أن:

Y: الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

X1 : الناتج المحلي الإجمالي.

X2: البطالة.

X3 : التضخم.

ولتفسير قوة العلاقة بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية ومؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي

الإجمالي، البطالة، التضخم) الجدول (17) -انظر الملحق أ- يبين قيم R square, R

وتشير النتائج الواردة في الجدول (17) إلى أن قيمة معامل الارتباط ما بين المتغير التابع (الإيرادات

الضريبية الفلسطينية) والمتغيرات المستقلة المتعلقة بمؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي،

البطالة، التضخم) قد بلغت (0.918)، وهي قيمة مرتفعة جداً، وهذا يعني بأن المتغيرات المستقلة المتعلقة

بمؤشرات التنمية الاقتصادية قد فسرت حوالي 91.8% من تباين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية

الفلسطينية) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة نتائج السؤال الرئيسي والفرضية الرئيسية:

السؤال الرئيسي: هل هناك علاقة ما بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين؟

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشرات

التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية

تبين من خلال النتائج أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك

فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة،

التضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية".

وهو ما يتفق مع نتائج دراسة غانم (2020) إذ أظهرت نتائج الدراسة بان هناك تأثير ايجابي للإيرادات

الضريبية على الناتج المحلي، وكذلك نتائج دراسة آدم (2021) في مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل

التنمية الاقتصادية في السودان، خلص البحث إلي عدد من النتائج منها انخفاض فئة الضريبة بالنسبة

للمصادر والواردات يساهم في تنمية الاقتصاد

وكذلك تتفق ونتيجة دراسة (Egbunike, 2018) حول تأثير الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي إذ

أظهرت أن هناك تأثير ايجابي. وكذلك نتيجة دراسة (Ofoegbu, 2016) إذ تبين من خلال النتائج وجود

علاقة إيجابية وملموسة بين الإيرادات الضريبية والتنمية الاقتصادية.

وأيضاً تتفق ونتيجة دراسة (Rehman et al, 2020) التي بحثت في العلاقة بين النمو الاقتصادي لباكستان ومصادر الإيرادات الحكومية، خلصت النتائج إلى أن الإيرادات الضريبية لها علاقة إيجابية كبيرة مع النمو الاقتصادي.

وكذلك تتفق ونتائج دراسة (Amahalu, 2020) من أن هناك علاقة للإيرادات الضريبية بالتنمية الاقتصادية في نيجيريا، وأيضاً ونتيجة دراسة (Mai, 2022) إلى أن الإيرادات الضريبية لها علاقة إيجابية بالتنمية الاقتصادية، ونتيجة دراسة (Takumah, 2017) بأن الضرائب يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي

وأيضاً تتفق ونتيجة دراسة (Obboh, 2018) بحيث تكشف النتائج أن إجمالي الإيرادات الضريبية لها تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة إجمالي الإيرادات الضريبية إلى النمو الاقتصادي، وكذلك نتائج دراسة (Ali, 2018) إذ تظهر النتائج أن الإيرادات الضريبية لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي

وتتعارض ونتيجة دراسة الفتلاوي (2020) من أن زيادة الضريبة لها التأثير السلبي في الناتج المحلي، وكذلك تختلف مع نتائج دراسة (Yi, 2014) حيث تبين التأثير السلبي لزيادة الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي، ونتائج دراسة (Abd Hakim, 2020) والتي تشير إلى أن الضرائب المباشرة مهمة وترتبط سلباً بالنمو الاقتصادي، ونتائج دراسة (Gurdal, 2021)

إذ تبين بأن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي ولكن السببية أحادية الاتجاه بين الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والفرضية الأولى:

السؤال الأول: هل هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية.

تبين من النتائج أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية".

وهو ما يتفق ونتائج دراسة النور (2019) إذ تبين من خلال نتائج الدراسة أن الإيرادات الضريبية تسهم في زيادة الناتج المحلي، وأيضاً ونتائج دراسة غدير (2019) وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط خطي قوي جداً بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً تتفق ونتائج دراسة (Mai, 2022) والتي أظهرت أنه كلما ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية لدول هذه المنطقة بشكل كبير، وهو ما ينعكس في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً مع نتائج دراسة (Babatunde, 2017) من أن الإيرادات الضريبية لها علاقة إيجابية كبيرة مع الناتج المحلي الإجمالي، ونتائج دراسة (Amri, 2019) من وجود علاقة إيجابية وهامة بين الإيرادات الضريبية المحلية وإيرادات العائد المحلي.

وتتفق هذه النتيجة كذلك ونتائج دراسة (Maganya, 2020) إذ تبين من خلال نتائج الدراسة بأن ضرائب السلع والخدمات المحلية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بنمو الناتج المحلي الإجمالي، ونتائج دراسة (Agunbiade, 2020) حيث تبين وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومكونات الضرائب

المختلفة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والفرضية الثانية:

السؤال الأول: هل هناك علاقة بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-

2021)؟

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البطالة

والإيرادات الضريبية الفلسطينية

تبين من النتائج أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.024. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية".

وتتفق هذه النتيجة ونتائج دراسة سعد (2021) حيث تبين من خلال الدراسة وجود علاقة بين الإيرادات الضريبية والبطالة وبمعنى آخر تؤدي الزيادة في تحصيل الإيرادات الضريبية إلى انخفاض نسبة البطالة، وأيضاً ونتائج دراسة محمد (2020) حيث تبين من خلال النتائج أن هناك أثر للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي واستيعاب البطالة، ونتائج دراسة سعدون (2017) إذ تبين من خلال النتائج أن إيرادات الضرائب عبر مكافحة التهرب تساهم في الحد من البطالة، ونتائج دراسة سيد (2018) إذ أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية وعكسية بين التقييم الاقتصادي للمنظومة الضريبية والبطالة. ووجود علاقة قوية بين التقييم البيئي للمنظومة الضريبية ونسبة البطالة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والفرضية الثالثة:

السؤال الثالث: هل هناك علاقة بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-

2021)؟

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية

تبين من النتائج أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.004. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية".

وتتفق هذه النتيجة ونتائج دراسة (عطاطري، 2019) وأظهرت النتائج بان هنالك اثر ذو دلالة إحصائية للسياسة المالية على التضخم في فلسطين. كما أظهرت أن هناك علاقة بين معدل التضخم، و الإيرادات الضريبية، وأيضاً نتائج دراسة (Hassan et al, 2021) إذ تظهر النتائج وجود علاقة ايجابية ما بين التضخم والإيرادات الضريبية.

وتتعارض هذه النتيجة ونتائج دراسة (أبو جامع، 2020) إذ توصلت الدراسة وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لكل من معدل الفائدة وصرف الجنيه الأسترليني والإيرادات الضريبية والتضخم الاقتصادي على معدلات التضخم.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

1. على الدولة إيلاء المزيد من الاهتمام لتعزيز فعالية برامج الإنفاق العام المستقبلية وإعطاء مزيد من التأكيد على سياسة مالية ديناميكية تستهدف الإصلاح الضريبي وتأمين مصادر جديدة للإيرادات الضريبية لضمان التدفق المستمر للإيرادات الضريبية طويلة الأجل مقرونًا بالنمو الاقتصادي.

2. يجب على الحكومة تكثيف الجهود لتعزيز مصدر إيراداتها الضريبية حيث ثبت من خلال النتائج أن الإيرادات الضريبية لها تأثير طويل المدى على الناتج المحلي.
3. تقدم هذه الدراسة نظرة ثاقبة مفيدة للحكومة وأصحاب المصلحة وواضعي السياسات حول أهمية الإيرادات الضريبية للتنمية الاقتصادية نتيجة لذلك ؛ يجب استخدام الدخل المتأتي من الضرائب بحكمة لتشجيع المواطنين على الاستمرار في دفع الضرائب.
4. من المهم أن يتم تنفيذ سياسة ضريبية تتسم بالكفاءة والفعالية لضمان وجود إيرادات كافية ولدت لأغراض النمو، وتنفيذ سياسات تشجيع الاستثمار المحلي.

قائمة المصادر والمراجع العلمية

المراجع العربية

أبكر، ابتهاج محمد (2018). السياسة الضريبية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في السودان: الفترة من 2006-2016، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إفريقيا العالمية، السودان.

آدم، محمد (2021) مساهمة الإيرادات الضريبية تمويل في التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.

آدم، محمد (2021) مساهمة الإيرادات الضريبية تمويل في التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

بشرى، سعادة (2019) تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

بهلوله، رشيد. (2020). ثلوث الضرائب والديون والحماية في المغرب (1881-1956). دورية كان التاريخية: المستقبل الرقمي للدراسات التاريخية، 13(47)، 163-172.

أبو جامع، نسيم حسن (2020). أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة (1973-2017) دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21(2)، 123-152.

جمام، محمود (2010). النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمود منوري، قسنطينة، الجزائر.

حسين، أزهار (2023). انعكاس اسلوب التقدير الذاتي على الإيرادات الضريبية: دراسة حالات تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، مجلة الريادة للمال والاعمال، مج4، ع2، ص15-24.

خصاونة، محمد (2014). *المالية العامة- النظرية والتطبيق*. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

رحال، مصطفى (2011). أثر قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 في تشجيع الاستثمار في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

رشوان، حسين (2018) مفهوم وأهمية التنمية ومجالاتها: الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية، الإدارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

رضوان، أحمد (2022). اثر التحول الرقمي على الناتج المحلي الإجمالي. المجلة الدولية للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، 1(2).

زيدان، رامي (2020) تغير الإيرادات الضريبية في سورية: مقارنة بتغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية: دراسة للفترة 2000 حتى 2016، مجلة جامعة تشرين للبحوث، مج42، ع1، ص867-878.

سعد، خالد (2021) إلى أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ألمانيا.

سعدون، عباس (2017) أثر مكافحة التهرب الضريبي في الحد من البطالة: دراسة تحليلية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج14، ع3، ص91-118.

سلامة، رأفت، كلبونة، أحمد (2011). العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، دراسة استطلاعية لمقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية:

سلسلة الدراسات الإنسانية، 19(1)، 54-75.

سلطة النقد الفلسطينية، (2021). *مؤشرات الاساسية للاقتصاد الفلسطيني*، <http://www.pma.ps/>.

سيد، يوسف (2018) التقييم البيئي والاقتصادي للمنظومة الضريبية وأثرها على البطالة في مصر، مجلة العلوم البيئية، مج43، ع1، ص773-784.

طاهر، خالد (2021). اثر الانفاق العام على التضخم والنمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2020 (Doctoral dissertation، جامعة المسيلة).

الطيب، أبو بكر (2023) أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية خلال الفترة من 2000م. -2022م، مجلة ربحان للنشر العلمي، ع33، ص97-116.

العبادي، هيثم ممدوح (2017). أثر التغيير في التشريعات الضريبية على الإيرادات الضريبية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

عباس، سميرة، وبن عيشة، مريم (2004). دور الضريبة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية. مجلة المدية، جامعة يحيى بن فارس، 32(97)، 225-234.

عبد الحميد. دعاء (2020). المشروعات الزراعية الصغيرة ودورها في تقليل البطالة وأثرها على التنمية المستدامة في مصر. *Journal of the Advances in Agricultural Researches*, 25(3), 170-190.

عبد العزيز، أحمد (2016) دور الإيرادات الضريبية كمصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات العليا -كلية الدراسات العليا -جامعة النيلين -السودان، مج6، ع23، ص198-230.

عبد العزيز، أحمد بشار (2016). دور الإيرادات الضريبية كمصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية. *مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين*، 6(23)، 198-330.

عبد المجيد، عبد الواحد. (2023). التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية دراسة للحالة المصرية. *المجلة العلمية بكلية الآداب*، 2023(52)، 541-613.

عبد، شاکر (2018) العولمة وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دار العراب للدراسات، دمشق.

العتابي، صادق. (2018). اثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة. *العراق: مجلة المثني للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد (8) العدد (3)*.

عزيرل، بلال عبد الرحيم (2017). تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس.

عزير، محمد، ومحمود، سعد، والفاخري، أحمد (2003). *الضرائب غير المباشرة في الاقتصاد الليبي، النظام الضريبي في ليبيا. ندوة النظام الضريبي في ليبيا: التقييم والإصلاح*، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

عطايري، راغب (2019) أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.

عفانة، عدي، والقطاونة، عادل (2008) دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

علاونة، محمد (2017): أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 على

الخزينة العامة وكبار المكلفين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

عمرو، حافظ شعيلي (2003). اتجاهات النظام الضريبي في ليبيا خلال الفترة 1980-2000. مجلة

الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 24(3)، 84-102.

عنتر، طارق (2018): دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة لسلطة الفلسطينية من وجهة نظر

العاملين في هيئة البترول، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

غانم، محمد (2020) أثر الضرائب على النمو الاقتصادي المصري: دراسة مقارنة، مجلة البحوث

والدراسات التجارية، مج40، ع4، ص117-149.

غدير (2019) تأثير الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 1990-

2017، مجلة جامعة تشرين، مج41، ع6، ص313-325.

الفتلاوي، سلام (2020) قياس وتحليل التأثيرات الديناميكية للسياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي:

الولايات المتحدة الأمريكية حالة دراسية للمدة (1990-2017)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد

للدراستات الاقتصادية والإدارية والمالية، مج12، ع1، ص29-58.

محسن، علاوي (2016) دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية

بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع48، ص429-450.

محمد، إبراهيم (2017) دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية مقارنة، دار

الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

محمد، أحمد (2020) قياس أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في ماليزيا، مجلة الدراسات

والبحوث التجارية، مج40، ع4، ص617-643.

مدللة، سمير مصطفى. (2018). محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليلها. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال* (07)، 52-08.

أبو مدللة، سمير وزعيتير، أحمد. (2013)، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2000-2010، *مجلة جامعة فلسطين التقنية للابحاث*، 1(1)، 65-46.

أبو مدللة، سمير، والخضري، ايمان (2016). الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية: المشكلات والحلول (1995-2015). *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 3(2)، 235-219.

مسودة، سناء (2015). دور الإيرادات الضريبية في ردف الموازنة العامة الأردنية بالإيرادات العامة دراسة تحليلية مقارنة- خلال الفترة ما بين (2006-2013)، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، المجلد 23، العدد 2.

مسودة، سناء نظمي، والمفلح، خالد مفلح (2015). دور الإيرادات الضريبية في ردف الموازنة العامة الأردنية بالإيرادات العامة: دراسة تحليلية مقارنة خلال الفترة ما بين (2006-2013). *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 23 (2)، 171-141.

المصري، علي سامي (2019). اثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تحليلية قياسية (1980-2016). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

المهاني، محمد خالد، والجشي، خالد الخطيب (2000). *المالية العامة والتشريع الضريبي*، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

النمر، إيمان محمد (2017). اثر التغير في التشريعات الضريبية على الإيرادات الضريبية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

النواصرة، عبد الرحمن (2019) أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من 1992-2017، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

النواصرة، عبد الرحمن (2019). أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من 1992-2017، رسالة ماجستير جامعة آل البيت، الأردن.

النور، جمال (2019) مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2006-2015م، مجلة الدراسات العليا، مج14، ع54، ص273-289.

النور، جمال عبد الحليم (2019). مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2006-2015م. مجلة الدراسات العليا، 14(54)، 283-289.

هاجر، نورية. (2022). العلاقة الاقتصادية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر-في الفترة من 2000 إلى 2019 (Doctoral dissertation، جامعة المسيلة). رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

هاشم، محمد (2020) التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي المعاصر، المؤسسة الدولية للكتاب، القاهرة.

الهندي، فاطمة (2021). أثر الأزمة الاقتصادية -الحرب في الإيرادات الضريبية في سورية-. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 37(3)، 35-79.

الوادي، محمود (2015) مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

يونس، محمد. (2023). نحو استراتيجية لتفعيل ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل رؤية 2030 (حالة الاقتصاد السعودي). مجلة الشروق للعلوم التجارية، 15(15)، 61-92.

- Boadway, Robin & Sato, Molotura (2009). Optimal Tax Design and Enforcement in an Economy with an Informal, American Economic Journal, 1(1), 1-27.
- Egbunike, F. C., Emudainohwo, O. B., & Gunardi, A. (2018). Tax revenue and economic growth: A study of Nigeria and Ghana. Signifikan: Jurnal Ilmu Ekonomi, 7(2), 213-220.
- Elseed, A. A. K. (2020). Sudan's accession to the World Trade Organization and its impact on the proceeds of tax and customs revenues (Field study) .(2)4
- Hassan, M. S., Mahmood, H., Tahir, M. N., Yousef Alkhateeb, T. T., & Wajid, A. (2021). Governance: a source to increase tax revenue in Pakistan. Complexity, 2021, 1-11..
- Kalloub, M., & Odabas, H. (2019). Palestinian Economy Assessment: Public Revenues, Expenditures and Current Issues. Paper presented at the 8th SCF International Conference on "The Economic and Social Impacts of the Globalization and Liberalization", Antalya/Turkey .
- Loganathan, N., Ahmad, N., & Subramaniam, T. (2020). The dynamic effects of growth, financial development and trade openness on tax revenue in Malaysia. International Journal of Business and Society, 21(1), 42-62.
- Neog, Yadawananda., Gaur, Achal., (2020).Macro-economic determinants of tax revenue in India: an application of dynamic simultaneous equation model. Int. J. Economic Policy in Emerging Economies, 13(1), 13-35.
- Oumer, H., & Ramakrishna, G. (2020). Government Revenue, Expenditure and Fiscal Deficits in Ethiopia: An asymmetric Co-integration Approach.

Paper Presented At The Seventeenth International Conference On The Ethiopian Economy.

Rehman, Wajahat., Ali Khan, Raza., Kousar, Shazia (2020). Government revenue and economic growth of Pakistan (1979–2017). *Studies of Applied Economics*, 38(3), 371-413.

Yalaman, Gamze (2019). Financial inclusion and tax revenue. *Central Bank Review*, 19(3), 107-113.

Ofoegbu, G. N., Akwu, D. O., & Oliver, O. (2016). Empirical analysis of effect of tax revenue on economic development of Nigeria. *International Journal of Asian Social Science*, 6(10), 604-613.

Amahalu, N. (2018). Tax revenue and economic development in Nigeria: A disaggregated analysis. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 8(2), 178-199.

Mai, H. L. T., & Van, H. T. (2022). TAX REVENUE AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN SOUTHEAST ASIAN COUNTRIES. *The EUrASEANs: journal on global socio-economic dynamics*, (3 (34), 41-46.

Takumah, W., & Iyke, B. N. (2017). The links between economic growth and tax revenue in Ghana: an empirical investigation. *International Journal of Sustainable Economy*, 9(1), 34-55.

Zeng, K., Li, S., & Li, Q. (2013). The impact of economic growth and tax reform on tax revenue and structure: Evidence from China experience. *Modern Economy*, 2013.

- Yi, F., & Suyono, E. (2014). The relationship between tax revenue and economic growth of Hebei province based on the tax multiplier effect. *Global Economy and Finance Journal*, 7(2), 1-18.
- Abd Hakim, T. (2020). Direct versus indirect taxes: Impact on economic growth and total tax revenue. *International Journal of Financial Research*, 11(2), 146-153.
- Gurdal, T., Aydin, M., & Inal, V. (2021). The relationship between tax revenue, government expenditure, and economic growth in G7 countries: new evidence from time and frequency domain approaches. *Economic Change and Restructuring*, 54(2), 305-337.
- Babatunde, O. A., Ibukun, A. O., & Oyeyemi, O. G. (2017). Taxation revenue and economic growth in Africa. *Journal of accounting and taxation*, 9(2), 11-22.
- Amri, K., Masbar, R., & Aimon, H. (2019). Is there a causality relationship between local tax revenue and regional economic growth? A panel data evidence from Indonesia. *Regional Science Inquiry*, 11(1), 73-84.
- Oboh, J. O., Chinonyelum, O. J., & Edeme, R. K. (2018). Tax Revenue and Economic Growth in Selected ECOWAS Countries, Evidence from Sure Model. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 8(3), 310-324.
- Maganya, M. H. (2020). Tax revenue and economic growth in developing country: an autoregressive distribution lags approach. *Central European Economic Journal*, 7(54), 205-217.

- Taha, R., Nanthakumar, L., & Colombage, S. R. (2011). The effect of economic growth on taxation revenue: The case of a newly industrialized country. *International Review of Business Research Papers*, 7(1), 319-329.
- Agunbiade, O., & Idebi, A. A. (2020). Tax revenue and economic growth nexus: Empirical evidence from the Nigerian economy. *European Journal of Economic and Financial Research*, 4(2).
- Ali, Dalmar, (2018). The impact of tax revenues on economic growth: A time series evidence from Kenya. *Academic Research International*, 9(3), 163-170.
- Umaru, A., Donga, M., & Musa, S. (2013). An empirical investigation into the effect of unemployment and inflation on economic growth in Nigeria. *Interdisciplinary Journal of Research in Business ISSN*, 2046, 7141.
- Ali, A., & Audi, M. (2018). Macroeconomic environment and taxes revenues in Pakistan: an application of ARDL approach. *Bulletin of Business and Economics (BBE)*, 7(1), 30-39.
- Atan, J. A. (2013). Tax policy, inflation and unemployment in Nigeria (1970–2008). *European Journal of Business and Management*, 5(15), 114-129.
- Akhor, S. O. (2016). Impact of tax revenue on economic growth in Nigeria. (An unpublished M.Sc. thesis). Department of Accounting, University of Benin, Benin-City, Edo State, Nigeria.
- Igwe, G. U., Magaji, S., & Darma, N. A. (2021). Analysis of the Impact of Financial Development Indicators of the Banking, Insurance and Pension Sectors on Economic Growth in Nigeria. *Focus on Research in Contemporary Economics*, 2(2).

- Appah, E. (2010). The problems of tax planning and administration in Nigeria: The Federal and State Governments Experience. *Int. J. Lab. Organ. Psychol.*, 4(1-2): 1-14.
- Daly, M. C., & Hobijn, B. (2022). The Importance of the Part Time and Participation Margins for Real Wage Adjustment. *Journal of Money, Credit and Banking*, 54(S1), 89-111.
- Fakhri, H. (2011). Relationship between inflation and economic growth in Azerbaijani economy: is there any threshold effect?. *Asian journal of business and management sciences*, 1(1), 1-11.
- Fosu, A. K., & Abass, A. F. (2019). Domestic credit and export diversification: Africa from a global perspective. *Journal of African Business*, 20(2), 160-179.
- Ofori, I. K., Ofori, P. E., & Asongu, S. A. (2022). Towards efforts to enhance tax revenue mobilisation in Africa: Exploring synergies between industrialisation and ICTs. *Telematics and Informatics*, 101857.
- Ivan, K (2015). Inflation, unemployment, labor force changes in the USA, *Journal of Economic Dynamics and Control* 25, 1527-1546
- Kawano, L. & Slemrod, J. (2016). How do corporate tax bases change when corporate tax rates change? With implications for the tax rate elasticity of corporate tax revenues. *International Tax and Public Finance*, 23 (3), 401–433.
- Oboh, C. S., & Isa, E.F. (2012). An empirical investigation of multiple tax practices and taxpayer's compliance in Nigeria (Unpublished Research Work).

- Okeke, M. N., Mbonu, C. M., & Amahalu, N. N. (2018). Effect of tax revenue on economic development in Nigeria. *International Journal of Research in Business, Economics and Management*, 2(4), 25-61..
- Sanusi, A. R. (2012). Macroeconomic Policy, Output and Unemployment Dynamics in Nigeria: Is There Evidence of Jobless Growth?. *Output and Unemployment Dynamics in Nigeria: Is There Evidence of Jobless Growth..*
- Terefe, K. D., &Teera, J. (2018). Determinants of tax revenue in East African countries: An application of multivariate panel data cointegration analysis. *Journal of Economics and International Finance*, 10(11), 134-155.
- Zhattau, V. S. (2013). Fiscal policy as an engine of economic growth in Nigeria. *AFRREV IJAH: An International Journal of Arts and Humanities*, 2(2), 282-298.
- Ibanichuka, E. L., Akani, F. N., & Ikebujo, O. S. (2016). A time series analysis of effect of tax revenue on economic development of Nigeria. *International Journal of Innovative Finance and Economics Research*, 4(3), 16-23.
- Gaspar, V., Amaglobeli, M. D., Garcia-Escribano, M. M., Prady, D., & Soto, M. (2019). Fiscal policy and development: Human, social, and physical investments for the SDGs. *International Monetary Fund*.

الملاحق

الملحق (أ)

الجداول

جدول (11)

قيم R و R Square للعلاقة ما بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية والبطالة

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
787.499	.247	.294	.543

جدول (12)

اختبار ANOVA بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
		1	5820515.01	5820515.013	الانحدار
.004	11.856	15	490936.849	7364052.73	المتبقي
		16		13184567.74	المجموع

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

جدول (13)

نموذج معادلة الانحدار البسيط بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	2877.337	235.440	12.221
التضخم	-246.918	71.711	-3.443

جدول (14)

قيم R و R Square للعلاقة ما بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية والتضخم

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
700.6686	.404	.441	.664

جدول (15)

اختبار ANOVA بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية الفلسطينية

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
		3	4035040.76	12105122.29	الانحدار
0.00	48.595	13	83034.265	1079445.449	المتبقي
		16		13184567.74	المجموع

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

جدول (16)

نموذج معادلة الانحدار المتعدد بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية الفلسطينية

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	-1424.118	1075.150	-1.325
الناتج المحلي الإجمالي	.010	.002	6.275
البطالة	117.835	47.162	2.499
التضخم	-34.878	42.838	-.814

جدول (17)

قيم R و R Square للعلاقة ما بين الإيرادات الضريبية ومؤشرات التنمية الاقتصادية

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
288.156	.899	.918	.958



An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**THE RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMIC
DEVELOPMENT INDICATORS AND REVENUE
TAX IN PALESTINE**

By
Samer Nofal

Supervisors
Prof. Abdunaser Nour
Dr. Sameh Atout

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Jurisprudence and Legislation, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus- Palestine.**

2023

THE RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMIC DEVELOPMENT INDICATORS AND TAX REVENUE IN PALESTINE

By
Samer Nofal
Supervisors
Prof. Abdulnaser Nour
Dr. Sameh Atout

Abstract

The study aimed to identify the relationship between economic development indicators and tax revenue in Palestine, using the descriptive analytical approach. As the data related to tax revenues and the following economic development indicators (gross domestic product, unemployment, inflation) during the years (2005-2021) were all analyzed.

It was found that the existence of a statistically significant relationship at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) between GDP and Palestinian tax revenues, and the existence of a statistically significant relationship at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) between unemployment and Palestinian tax revenues, and the presence of a statistically significant relationship at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) between inflation and Palestinian tax revenues.

The researcher recommended that the government should pay more attention to enhancing the effectiveness of future public spending programs and give more emphasis on a dynamic fiscal policy aimed at tax reform and securing new sources of tax revenues to ensure the continuous flow of long-term tax revenues coupled with economic growth, and the government should intensify efforts to enhance the source, its tax revenues, as it has been proven by data that tax revenues have a long-term impact on the GDP, and this study provides a useful insight for the government, stakeholders, and policy makers about the importance of tax revenues for economic development. a result, income from taxes must be used wisely to encourage citizens to continue paying taxes.

Keywords: economic development, tax revenues, unemployment, inflation, domestic product